MIGA
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
مجموعة البنك الدولي

التقرير السنوي 2022

نبذة عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تتمثل المهام المنوطة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة) في دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات (تأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان) للمستثمرين والمقرضين.

وفي السنة المالية 2022، أصدرت الوكالة ضمانات جديدة بقيمة 4.9 مليارات دولار لصالح 54 مشروعاً قياسيا. ومن خلال هذه المشاريع، ظلت الوكالة تركز على تشجيع مستثمري القطاع الخاص على مساعدة الحكومات المضيفة في إدارة المخاطر السياسية والتخفيف من حدتها. وبالتعاون مع البلدان المتعاملة معها ومع الشركاء، ساندت الوكالة ما مجموعه 6.5 مليارات دولار من إجمالي التمويل (من مصادر خاصة وعامة). وساند نحو ثلث إجمالي إصدارات الوكالة من الضمانات مشروعات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (منخفضة الدخل) وذهب 12% إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وساهم 28% من إجمالي الاستثمارات المضمونة للمشروعات في تمويل الأنشطة المناخية.

ونتيجةً لذلك، من المتوقَّع أن تساعد إصدارات الوكالة في السنة المالية 2022 على مد الكهرباء لنحو 15 مليون شخص، والمساعدة في إيجاد قرابة 20 ألف فرصة عمل، وإتاحة تقديم قروض بقيمة 1.9 مليار دولار بما في ذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المتصلة بالمناخ. ومنذ بدئه في أبريل/نيسان 2020، أصدرت الوكالة أيضا ضمانات بقيمة 7.64 مليارات دولار من خلال برنامج الاستجابة لجائحة كورونا، وهو دليل على الدور المضاد للتقلبات الدورية الذي يمكن أن تلعبه الوكالة في تعبئة استثمارات القطاع الخاص في مواجهة الجائحة.

إن الوكالة، بوصفها إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ملتزمة بتحقيق أثر إنمائي قوي وتشجيع وفورات المشروعات التي تتوفر لها الاستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً، حيث تساعد المستثمرين على تجاوز مخاطر القيود على تغيير العملة والتحويلات إلى الخارج؛ والإخلال بالعقود من جانب الحكومات؛ ونزع الملكية؛ والحروب والاضطرابات الأهلية؛ وتقدم أيضاً أدوات تعزيز الائتمان فيما يخص الالتزامات السيادية.

مجموعة البنك الدولي

ارتباطات مجموعة البنك الدولي على مستوى العالم

في السنة المالية 2022، قدمت مجموعة البنك الدولي مستويات قياسية من التمويل بمعدل لم يسبق له مثيل؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً متعمقة؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار واسعة النطاق لجائحة كورونا والعمل على تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

38.5 مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

15.3
مليار دولار
أوروبا
وآسيا الوسطى

6.7
مليارات دولار
الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

13.5
مليار دولار
جنوب آسيا

17.4
مليار دولار
أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي

12.7 مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ

104.4 مليارات دولار إجمالا

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص*

* يشمل الإجمالي عمليات ذات طبيعة متعددة المناطق وذات طبيعة عالمية.
وفي السنة المالية 2022، غيّرت مؤسسة التمويل الدولية رسم خرائطها للبلدان إلى المناطق. وتعكس المجاميع الإقليمية ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي أعيد حسابها لتتناسب مع التصنيفات الإقليمية للبنك الدولي من خلال تجميع الارتباطات على مستوى البلدان داخل كل منطقة من مناطق البنك الدولي.

رسالة من الرئيس

يواجه العالم أزمات خطيرة توجه ضرباتها العنيفة إلى البلدان النامية، وتلحق الضرر بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، وتزيد من تفاقم انعدام المساواة على مستوى العالم.

فقد تسبب ارتفاع معدلات التضخم، والحرب في أوكرانيا، والاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة، وأوضاع نقص الطاقة والأسمدة والغذاء في حدوث أسوأ هبوط اقتصادي عالمي نشهده على مدى 80 عاماً، ليفاقم من الزيادة الكبيرة في عدد الوفيات، وعمليات الإغلاق الاقتصادي، وإغلاق المدارس التي حدثت من جراء تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19). وتواجه البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل اليوم ارتفاعاً حاداً في أسعار الغاز الطبيعي والأسمدة وأسوأ أزمة غذائية على مدى عقد من الزمن. ويأتي هذا في وقت تسعى فيه لإحراز تقدم في تلبية احتياجات التنمية على المدى الطويل - بما في ذلك توفير المياه النظيفة، وإتاحة الحصول على إمدادات الكهرباء، وتحسين مهارات القراءة، وتهيئة بنية تحتية جيدة، ودعم الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ.

وفي خضم الجهود العالمية للتخفيف من حدة الفقر والارتقاء بمستويات المعيشة، من المرجح أن يكون عام 2022 أحد أسوأ الأعوام على مدى عقود، حيث واصل وسيط الدخل الحقيقي تراجعه في العديد من البلدان، وانتكست جهود التنمية على نحو مأساوي أثناء تفشي الجائحة. وسلط تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في يونيو / حزيران الضوء على المخاطر التي ينطوي عليها الركود الاقتصادي المقترن بالتضخم والأضرار التي تلحق بالفقراء على وجه الخصوص. ويشكل انعدام المساواة أحد أكبر العوامل المزعزعة للاستقرار، وذلك في ضوء استئثار البلدان مرتفعة الدخل بشكل أساسي برؤوس الأموال والدخول العالمية بفضل الخيارات التي تتخذها بشأن سياساتها المالية والنقدية والتنظيمية. ومن المتوقع أن تشهد السنوات المقبلة تفاقم حالة انعدام المساواة، مما يجعل أهداف التنمية بعيدة المنال للكثيرين.

تواجه مجموعة البنك الدولي هذه التحديات بما يستلزمه ذلك من سرعة التحرك، ووضوحه، ونطاقه، وتأثيره، حيث التزمنا بتنفيذ زيادتين كبيرتين متتاليتين في التمويل، والعمل التحليلي، وحشد المساندة والتأييد، وتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات لمساندة الناس، والحفاظ على الوظائف، واستعادة القدرة على تحقيق النمو. في البداية، قدمنا 150 مليار دولار لمواجهة جائحة كورونا، واليوم، نقدم 170 مليار دولار على مدار 15 شهراً لمواجهة أزمة الغذاء وأيضاً الحرب في أوكرانيا وآثارها غير المباشرة. ومنذ بداية الجائحة حتى السنة المالية 2022، قدمت مجموعة البنك الدولي أكثر من 14 مليار دولار لمساعدة ما يربو على 100 بلد على التصدي للآثار الصحية لجائحة كورونا وتوفير اللقاحات لشعوبها.

تواجه مجموعة البنك الدولي هذه التحديات بما ستلزمه لك من سرعة التحرك، ووضوحه، ونطاقه، وتأثيره، حيث التزمنا بتنفيذ زيادتين كبيرتين متتاليتين في التمويل، والعمل التحليلي، وحشد المساندة والتأييد، وتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات لمساندة الناس، والحفاظ على الوظائف، واستعادة القدرة على تحقيق النمو.

في السنة المالية 2022، ارتبط البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقديم 33.1 مليار دولار، تتضمن مساندة لأكثر من 45 بلدا متوسط الدخل. ويشمل ذلك تقديم 300 مليون دولار لمساعدة تركيا على زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة الحرارية الأرضية. وارتبطت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم 37.7 مليار دولار في شكل منح وقروض ميسرة للغاية لأكثر من 70 بلداً، بما في ذلك 645 مليون دولار لمساندة قدرة النظام الغذائي على الصمود والاستجابة لحالات الطوارئ في بوركينا فاصو والكاميرون ومالي وموريتانيا والنيجر وتوغو. ورحبتْ بموافقة شركاء المؤسسة الدولية للتنمية في ديسمبر/كانون الأول 2021 على تنفيذ العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة قبل موعدها بعام. وستشكل مساهماتهم القياسية البالغة 23.5 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات ركيزة لحزمة التمويل التي تقدمها المؤسسة البالغة 93 مليار دولار خلال فترة السنوات المالية 2023-2025، ومساعدة أشد البلدان فقراً على التعامل مع الأولويات الملحّة - ومن بينها توفير الوظائف والتحوّل الاقتصادي، وتعزيز رأس المال البشري، ومعالجة الفاقد التعليمي وتراجع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتصدي لتغير المناخ، ومواجهة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف - والتحرك نحو استعادة القدرة على تحقيق النمو.

ورغم ما شهدناه من تطورات اقتصادية معاكسة عصيبة، قدمت مؤسسة التمويل الدولية مساندة قوية للقطاع الخاص بارتباطات كبيرة تبلغ إجمالاً 32.8 مليار دولار (بما في ذلك تعبئة الموارد من الغير) في السنة المالية 2022، استناداً إلى استثمارات بلغت قيمتها 31.5 مليار دولار في السنة المالية 2021، والتركيز على تحقيق أقصى تأثير ممكن. ومع قيام البنوك بتقليص تمويل التجارة، تتدخل مؤسسة التمويل الدولية للحفاظ على استمرار نشاط منشآت الأعمال العاملة في مجالي الاستيراد والتصدير على الرغم من القيود التي تواجهها. ففي السنة المالية 2022، بلغت ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية 9.7 مليارات دولار في مجال تمويل التجارة، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وتم استثمار نحو 75% من هذا المبلغ في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وأحد الأمثلة على ذلك أن بنك كوريس في بوركينا فاصو حصل على تمويل تجاري من مؤسسة التمويل الدولية لاستيراد الأرز من بلدان مختلفة.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة 4.9 مليارات دولار لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. وستوفر هذه الجهود خدمات كهرباء جديدة أو أفضل لنحو 15 مليون شخص، وتقدم قروضاً بقيمة 1.9 مليار دولار لمستفيدين من بينهم منشآت محلية. وقد ظلت الوكالة تركز على أولوياتها الإستراتيجية، حيث تم تخصيص 85% من مشروعاتها في السنة المالية 2022 للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ولأغراض التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

إن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف تتفاقم في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك في أفغانستان وإثيوبيا ومنطقة الساحل واليمن. وفي أوكرانيا، أدت الحرب إلى إزهاق الأرواح، وتدمير المنازل، وفقدان سبل كسب العيش، وتحويل ملايين الأشخاص إلى لاجئين، وتدمير البنية التحتية. وتبلغ تكاليف إعادة الإعمار بالفعل مئات المليارات من الدولارات. وحتى أغسطس/آب 2022، قمنا بتعبئة 13 مليار دولار في شكل تمويل طارئ وتسهيل تحويلها، مع صرف أكثر من 9 مليارات دولار بالفعل لمساعدة أوكرانيا في تمويل الخدمات الحكومية الحيوية وتقليل التداعيات على البشر والاقتصاد. ويشمل هذا المبلغ حزمة مقدمة من البنك الدولي بقيمة 1.5 مليار دولار، منها مليار دولار في شكل مساندة استثنائية من المؤسسة الدولية للتنمية، للمساعدة على دفع أجور موظفي الحكومة والعاملين في المدارس. وتمتد المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي أيضاً إلى البلدان التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين.

في ظل الزيادة في تكاليف الطاقة والمواد الغذائية والطلب الهائل في أوروبا على الغاز الطبيعي الذي لا تتم تلبيته، تواجه البلدان النامية ضغوطاً جديدة على شعوبها واقتصاداتها. وينطوي الارتفاع الحاد المفاجئ في أسعار المواد الغذائية على تهديد بتفاقم التوترات السياسية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية، مع ما يُحدثه ذلك من آثار مدمرة على الأشخاص الأشد فقراً والأكثر احتياجاً. على سبيل المثال، في بعض مناطق شرق وجنوب أفريقيا، يتعرض نحو 66 مليون شخص لمخاطر الطوارئ

الغذائية أو المجاعة. في مايو/أيار 2022، أعلنا مساندتنا لاستجابة عالمية للتصدي لأزمة الأمن الغذائي، بتمويل يصل إلى 30 مليار دولار حتى أغسطس/آب 2023، منها 12 مليار دولار في مشروعات جديدة، بغية التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وتعزيز الإنتاج الزراعي وإمدادات الغذاء. وتعتمد هذه الاستجابة على الخبرات التي اكتسبناها من أزمة أسعار الغذاء الأخيرة، وتتضمن ما لدينا من بيانات وما قمنا به من عمل تحليلي، بما في ذلك نشرة آفاق أسواق السلع الأولية. وفي يوليو/تموز 2022، انضممت إلى قادة صندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي على مستوى العالم من خلال تقديم مساندة سريعة للفئات الأكثر احتياجاً، وتيسير أنشطة التجارة والإمدادات الغذائية الدولية، وتعزيز الإنتاج، والاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ.

يؤدي انقطاع إمدادات الطاقة إلى انخفاض النمو، لا سيما في الاقتصادات التي تعتمد على استيراد الوقود. ويؤدي ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي وحالات النقص فيه إلى جعل إمدادات الأسمدة وغلات المحاصيل عرضة للخطر، ويزعزع استقرار شبكات الكهرباء، ويزيد من استخدام أنواع الوقود التي ينتج عنها تلوث كبير. ويجب على وجه السرعة أن يزيد العالم إمدادات الطاقة وأن يحقق توسعا هائلا في القدرة على الإمداد المنتظم بالكهرباء في البلدان الأفقر. وسيتطلب هذا الأمر استثمارات كبيرة جديدة في مصادر أنظف للطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة، وشبكات الكهرباء ونقلها. وتستلزم إعادة التنظيم الأساسية لمصادر الطاقة في أوروبا بعيداً عن الاعتماد على روسيا تحقيق زيادات كبيرة في توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة النووية لتوفير أحمال أساسية ذات انبعاثات كربونية أقل للحفاظ على شبكات الكهرباء وتوسيعها.

يؤدي تغير المناخ والأحوال الجوية بالغة الشدة إلى زيادة الضغوط على الاقتصادات والمجتمعات، لا سيما في البيئات التي تعاني من أوضاع الهشاشة. وتهدف خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيّر المناخ 2021-2025 إلى تحقيق التكامل بين المناخ والتنمية، وتحديد المشروعات الأكثر تأثيراً وتطويرها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ، وزيادة التمويل المباشر عن طريق مجموعة البنك. وستتيح للمجتمع الدولي كذلك سبلاً لتوفير تدفق هائل للتمويل الجديد عن طريق المنح اللازمة لتقديم المنافع العامة العالمية في البلدان الأفقر. ويجب توسيع نطاق الأدوات المالية المبتكرة، مثل السندات الخضراء وسندات الحفاظ على الحياة البرية التي أطلقناها في مارس/آذار 2022 - والتي تُعد الأولى من نوعها. وقد استحدثت خطة العمل بشأن تغيّر المناخ أيضاً تشخيصاً أساسياً جديداً هو: التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية. وفي نهاية يوليو/تموز 2022، كنا قد نشرنا أول هذه التقارير عن تركيا وفييتنام والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وإنه لمن دواعي سرورنا أيضاً أن نقدم، من خلال هذا التقرير السنوي، قدراً أكبر من الشفافية في الإفصاح عن أنشطة البنك الدولي ذات الصلة بتغير المناخ.

تتمثل إحدى النتائج الأساسية للأزمات الحالية في التراكم الهائل في الديون الحكومية. وبالنسبة للعديد من أشد البلدان فقراً، فإنها لن تكون قادرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون، أو ستكون معرضة بشدة لمخاطر عدم الاستمرار في تحملها. وسيكون من الضروري تحقيق تخفيض كبير في الديون لإتاحة المجال لتنفيذ استثمارات جديدة وتحقيق النمو. ونحن نعمل على نحو وثيق مع صندوق النقد الدولي والشركاء الآخرين لمساعدة البلدان على تقوية الشفافية والحوكمة والمساءلة لديها - وهي كلها خطوات أساسية في استمرارية القدرة على تحمُّل الدين. كما نواصل دعوة الدائنين الرسميين ودائني القطاع الخاص للمشاركة السريعة والكاملة في الجهود الرامية إلى تخفيض أرصدة الديون. وفي ظل السياسات الحالية التي تتبعها البلدان الدائنة، فإن مدفوعات الديون المتوقعة من أشد البلدان فقراً لدائنيها في عامي 2022 و2023 ستتجاوز بشكل كبير جميع المساعدات الإنمائية المتاحة لهذه البلدان. وتتناول مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2022 سياسات التخفيف من المخاطر المالية المتشابكة وتوجيه العالم نحو تحقيق تعافٍ مستدام ومنصف.

لقد كان من دواعي سروري أن أرحب بعودة العديد من الزملاء إلى مكاتبنا هذا العام. ونحن نواصل تكييف نموذج عملنا بغية حماية صحة العاملين وسلامتهم، مع الاعتراف بقيمة التفاعل المادي في تحقيق نتائج عالية الجودة للجهات المتعاملة معنا وفي التطور الوظيفي. وتواصل فرقة العمل المعنية بمناهضة العنصرية في مجموعة البنك أداء عملنا المهم لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري داخل مؤسستنا وفي البلدان التي نعمل فيها. إنني سأظل على التزامي بتعزيز ثقافة الانفتاح والثقة وتحسين مستوى التنوع والشمول في مختلف إدارات المؤسسة، وأيضاً من خلال فريق عملنا المعني بثقافة مكان العمل.

إن الأزمات التي تؤثر على البلدان المتعاملة معنا عميقة الجذور، إلا أنني على ثقة من أنه يمكننا إحداث فرق ملموس. ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن نستفيد مما يقدمه موظفونا من ابتكار وما يبدونه من تفانٍ، ومن قوة شراكاتنا، وكذلك مما يحمله المجتمع الدولي من عزم وتصميم. وستظل مجموعة البنك الدولي على التزامها بمساعدة البلدان في التغلب على هذه التحديات والعمل من أجل مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة

الصورة جلوسا، من اليسار إلى اليمين:
كاثرين ريشيكو، كندا؛ كوين دافيدزي، هولندا – عميد المجلس المشارك؛ مونيكا إ. ميدينا، بيرو؛ عبد المحسن سعد الخلف، المملكة العربية السعودية؛ مرزا حسين حسن، الكويت - عميد المجلس؛ ماتيو بوغاميلي، إيطاليا؛ نايجل راي، أستراليا؛ لين ليند، النرويج؛ ريتشارد هيو مونتغمري، المملكة المتحدة؛ راجيش خولار، الهند

الصورة وقوفاً، من اليسار إلى اليمين:
ألفونس إيبي كواغو، بنن؛ كاتارينا زاديل كوروسكا، بولندا؛ رومان مارشافين، الاتحاد الروسي؛ محمد حسن أحمد، ماليزيا؛ عبد الحق بجاوي، الجزائر؛ تاكاشي ميياهارا، اليابان؛ أدريانا كوغيلر، الولايات المتحدة؛ آرنو بويسي، فرنسا؛ إيفا فالي مايسترو، إسبانيا؛ ناتالي فرانكين، بلجيكا (مدير الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمدير المناوب للبنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية)؛ مايكل كراكي، ألمانيا؛ توفيلا نيامادزابو، بوتسوانا ؛ إريفالدو غوميز، البرازيل ؛ أرماندو مانويل، أنغولا؛ جونهونغ تشانغ، الصين

خلال العام الماضي، طلبت بلداننا المساهمة من مجموعة البنك الدولي تقديم مساندة استثنائية للتصدي لأزمتي جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا المتفاقمتين، فضلاً عن مساندة محفظة عملياتها الجارية الواسعة النطاق. وأسفر ذلك عن قيام مجموعة البنك بتقديم مستويات غير مسبوقة من التمويل في السنة المالية 2022، بما في ذلك 70.8 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، و32.8 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية (شاملةً الموارد التي تتم تعبئتها من الغير)، وضمانات بقيمة 4.9 مليارات دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

من خلال تمويل العمليات الصحية، وشراء اللقاحات، وغيرهما من المبادرات، ساعدت مجموعة البنك البلدان النامية وشعوبها ومؤسسات الأعمال لديها على مواصلة التصدي لآثار الجائحة على الفقر والرعاية الصحية والتنمية البشرية والاقتصادية والرفاهة. كما سارعت مجموعة البنك إلى معالجة العواقب بعيدة المدى لأزمة جديدة هي الحرب في أوكرانيا. ولهذه الأزمات تداعيات كثيرة – فبالإضافة إلى الآثار المتصلة باللاجئين والأمن الغذائي والطاقة، فإن هذا الصراع يفرض عواقب مجهولة الأبعاد وقد تكون دائمة على القنوات التجارية، والاستثمارات الأجنبية، والثقة العالمية، والضغوط المالية. وانطلاقاً من هدفي مجموعة البنك المتلازمين المتمثلين في الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك، مع التركيز على تعزيز التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، ناقش مجلس المديرين التنفيذيين عدداً من المبادرات والبرامج المهمة للاستجابة لهذه الأزمات ووافق عليها.

لكن الاحتياجات كثيرة، ولا يزال بإمكاننا أن نفعل المزيد. وتعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان المانحة لتعبئة المساندة المالية من خلال قنوات متنوعة، منها صندوق الوقاية من تفشي الجوائح والتأهُّب لمواجهتها والتصدي لها، فضلاً عن الضمانات الخاصة والتمويل المقدم في شكل منح لأوكرانيا. وتعمل مجموعة البنك أيضاً مع الأطراف المعنية على أرض الواقع لتنفيذ برامج مهمة، مثل خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ، ومنصة الصحة العالمية التابعة لمؤسسة التمويل

الدولية، والبرنامج سريع الصرف للتصدي لجائحة كورونا التابع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وبرنامج التأهب الإستراتيجي والتصدي لجائحة كورونا التابع للبنك، فضلاً عن الجهود الرامية إلى معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون، وتعزيز قدرة الأنظمة الغذائية على الصمود، ومساندة القدرة على الحصول على الطاقة والتحوّل في مجال الطاقة. ونواصل التشديد على ضرورة معالجة المحركات الرئيسية للهشاشة والفقر - في أفغانستان وهايتي والسودان واليمن وأماكن أخرى - من أجل بناء رأس المال البشري، والحد من عدم المساواة، وتشجيع فرص العمل، وتعزيز التعافي الاقتصادي.

وفي ضوء الاحتياج الهائل للتمويل، تم تقديم موعد العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية عاماً واحداً، وفي ديسمبر/كانون الأول 2021 تم الاتفاق على حزمة تجديد لموارد المؤسسة بقيمة 93 مليار دولار. وهذا التمويل هو أكبر تمويل تتم تعبئته على الإطلاق في تاريخ المؤسسة منذ إنشائها قبل 61 عاماً، وسيساعد البلدان منخفضة الدخل على التصدي للأزمات المتعددة التي يشهدها العالم اليوم وبناء مستقبل أكثر مراعاة للبيئة وقدرة على الصمود وأكثر شمولاً للجميع. كما وافقت البلدان المانحة على مراجعة حقوق التصويت في المؤسسة، مما أسفر عن تعديل كبير في إطار حقوق التصويت الخاص بها. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان الإنصاف فيما بين جميع المانحين، وفي الوقت نفسه حماية حقوق التصويت للمستفيدين وتعزيزها.

في الاجتماعات السنوية لعام 2021 واجتماعات الربيع لعام 2022، طلبت لجنة التنمية من البنك مساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الفورية المتعلقة بالأمن الغذائي والحماية الاجتماعية؛ وتقديم المساعدة في تصنيع اللقاحات وتوزيعها، والاستثمار في وسائل التشخيص والعلاجات، وتدعيم النظم الصحية؛ ومواصلة دعم استمرارية القدرة على تحمل الديون وشفافيتها؛ والبناء على خطة العمل بشأن تغيُّر المناخ لحماية رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي؛ وتشجيع التحوّل الرقمي؛ وزيادة تعبئة التمويل من القطاع الخاص؛ والقيام مع صندوق النقد الدولي بتنسيق الإجراءات وتوجيه الأنشطة القُطرية نحو تحقيق تعافٍ اقتصادي أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع. وحثت لجنة التنمية البنك على السعي لتحقيق هذه الأهداف، مع مواصلة التركيز على هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، فضلاً عن مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إننا نساند بقوة الجهود المهمة التي بذلتها القيادة العليا وجهاز موظفي مجموعة البنك الدولي هذا العام للتصدي لأوجه الظلم العنصري وتحسين الثقافة السائدة في أماكن العمل من خلال توصيات فرق العمل المؤلفة من الموظفين. ونرحب بهذه التحسينات مع تحوّلنا إلى نموذج عمل هجين. وقد أسعدنا أيضاً السفر كمجموعة إلى بعض البلدان المتعاملة معنا في السنة المالية 2022 - وهي المرة الأولى منذ بدء تفشي الجائحة - ومشاهدة تأثير عمل مجموعة البنك بشكل مباشر.

وفي خضم الأزمات العديدة الحالية، فإن مجموعة البنك الدولي تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان والناس في جميع أنحاء العالم في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات البشرية والاقتصادية وتحقيق التقدم على مسار التنمية.

ونحن نقدر تقديراً صادقاً الالتزام المستمر برسالة مجموعة البنك الدولي من جانب الموظفين في مختلف مؤسسات المجموعة، بما في ذلك فرق عملنا، وعملهم الجاد في هذه الأوقات الاستثنائية العصيبة. ونتقدم أيضاً بشكر خاص لفريق إدارة الطوارئ الذي عمل بلا كلل لإعادتنا إلى مكاتبنا بأمان وسلام بعد فترة طويلة من العمل في المنزل.

وفي خضم الأزمات العديدة الحالية، فإن مجموعة البنك الدولي تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان والناس في جميع أنحاء العالم في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات البشرية والاقتصادية وتحقيق التقدم على مسار التنمية.

رسالة من هيروشي ماتانو

نائب الرئيس التنفيذي

في أوقات الأزمات، كما هو الحال في السنة الجارية، أصبحت رسالة الوكالة أكثر أهمية وتأثيرا: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية من خلال التأمين ضد المخاطر السياسية وغير التجارية.

وفي خضم حالة عدم اليقين والاضطرابات المرتبطة بالآثار المستمرة لجائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، قدمت الوكالة برنامجا قويا بقيمة حوالي 5 مليارات دولار من الضمانات الجديدة. وبالعمل مع البلدان المتعاملة معنا والشركاء، قمنا بتعبئة ما مجموعه 6.5 مليارات دولار من التمويل (من مصادر خاصة وعامة) من خلال تقديم ضمانات لمستثمري القطاع الخاص العابرين للحدود في البلدان النامية. ومن إجمالي إصدارات المؤسسة، ساند 33% مشروعات في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (أي البلدان منخفضة الدخل)، ارتفاعا من 25% في السنة المالية 2021؛ وذهب 12% إلى الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، ليتجاوز ثلاثة أمثاله حيث كان 4% في السنة المالية 2021؛ وأسهم 28% من استثماراتنا المضمونة في التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره، ارتفاعا من 26% في السنة المالية 2021. وفي كل من هذه المجالات ذات الأولوية، أظهرت الوكالة مساندتها للاستثمارات والإقراض للبلدان الأشد احتياجا إليها.

ونتيجةً لذلك، من المتوقَّع أن تساعد إصدارات الوكالة في السنة المالية 2022 على تحسين أو مد الكهرباء لنحو 15 مليون شخص، ومساندة إيجاد قرابة 20 ألف فرصة عمل، وإتاحة تقديم قروض بقيمة 1.9 مليار دولار بما في ذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المتصلة بالمناخ.

وعلى الرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والطلب على التأمين ضد المخاطر السياسية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار بسبب جائحة كورونا وأزمة أوكرانيا، فقد زاد الطلب على أدواتنا الخاصة بالقطاع المالي، مما يبين مدى فائدة الوكالة في أوقات الأزمات. ومن خلال المشروعات التي ساندناها، ظل التركيز منصبا على تشجيع مستثمري القطاع الخاص على العمل مع الحكومات المضيفة من خلال المساعدة في إدارة المخاطر السياسية والتخفيف من حدتها.

وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الوكالة قدرتها على جمع مختلف الأطراف لاستضافة عدة فعاليات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وركزت فعالية عامة في ديسمبر/كانون الأول 2021 على "دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا"، والحوار رفيع المستوى في مارس/آذار 2022، بمشاركة حكومة توغو، إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب أفريقيا. وحشد اجتماع المائدة المستديرة متعدد البلدان مستثمرين أجانب وممثلين حكوميين من توغو وكوت ديفوار وغينيا والسنغال، من بين بلدان أخرى.

وعلى صعيد المناخ، لا تزال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية مستمرة بلا هوادة، مع تعرض البنية التحتية في البلدان النامية بشكل خاص للظواهر المناخية البالغة الحدة. ووفقا لبعض التقديرات، من الضروري أن تنمو قدرات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من 1400 جيجاوات اليوم إلى 17 ألف جيجاوات بحلول عام 2040 - مع وجود ثلثي هذه القدرات الجديدة في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، يتيح الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ فرصة اقتصادية هائلة: ففي المتوسط، يحقق الدولار المستثمر في البنية التحتية القادرة على الصمود 4 دولارات من المنافع. وعلى مدى العمر، يؤدي ذلك إلى تحقيق منافع صافية إجمالية قدرها 4.2 تريليونات دولار من أصول البنية التحتية الجديدة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

وعلى الرغم من أن التحديات حقيقية، وكذلك الفرص المتاحة، فقد قامت الوكالة بدورها للاستفادة منها:

- *لمساندة التكيف مع تغير المناخ*، كفلنا أن تكون الطرق السريعة في صربيا وكينيا قادرة على الصمود في وجه الفيضانات الناجمة عن تغير المناخ. وساندنا أيضا مشروعات توليد الكهرباء في بنغلاديش وغابون وميناء في كولومبيا لضمان قدرتها على الصمود في وجه آثار الأحوال الجوية القاسية.

- *لضمان الاتساق مع اتفاق باريس*، بدأنا في فحص مشروعاتنا في القطاع الحقيقي للتأكد من اتساقها مع أهداف الاتفاقية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. كما بدأنا في تعميم متطلبات مواءمة اتفاق باريس في جميع وحدات الوكالة لضمان أن جميع مراحل دورة المشروع تراعي الاعتبارات المناخية.

- *لتوسيع الاستثمارات الخاصة*، أطلقت المؤسسة أيضا صندوقين استئمانيين متصلين بالمناخ هذا العام. يساند صندوق تعزيز الاستدامة جهود المستثمرين لتعزيز الأثر في المجالات ذات الأولوية مثل المناخ والمساواة بين الجنسين وتحقيق معايير معززة بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة وحوكمة الشركات والنزاهة. ويهدف الصندوق الجديد إلى حفز استثمارات إضافية من القطاع الخاص في هذا المجال الحيوي ومساعدة البلدان النامية على تسريع عجلة تحولها إلى الطاقة الخضراء الصديقة للمناخ. ويندمج هذان الصندوقان الاستئمانيان، جنبا إلى جنب مع صندوقين سبق إنشاؤهما، في إطار برنامج الأولويات الإستراتيجية بالوكالة والذي يهدف إلى زيادة نسبة المشروعات منخفضة الدخل والهشة القائمة على الاقتصاد زيادة كبيرة، وكذلك الضمانات لمساندة مشروعات تغير المناخ.

وقدم برنامج التصدي لجائحة كورونا، الذي أطلقته الوكالة في أبريل/نيسان 2020، ضمانات بقيمة حوالي 7.6 مليارات دولار في 47 مشروعا منذ إنشائه - تم إصدار 2.1 مليار دولار منها في هذه السنة المالية. وكان هذا البرنامج يقف شاهداً على الدور المعاكس للاتجاهات الدورية الذي يمكن أن تلعبه الوكالة في تعبئة الاستثمارات الخاصة لمواجهة الأزمات العالمية.

وفي العام الماضي، أطلقت الوكالة أول خطة لتنفيذ إستراتيجيتها المعنية بالمساواة بين الجنسين، مما يعزز التزامها بإدماج المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عمل الوكالة. وعلى المستوى المؤسسي، منحت الوكالة جائزة القيادة السنوية السابعة للمساواة بين الجنسين إلى لوسي هاينتز، الشريكة ورئيسة قطاع البنية التحتية للطاقة في أكتيس Actis، عن عملها في مجال المساواة بين الجنسين في قطاع الطاقة. وعلى مستوى المشروعات، عملت الوكالة مع الجهات المتعاملة معها لدمج الإجراءات الرامية إلى تضييق الفجوات بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، وقعت الوكالة ضمانا مع البنك الوطني الكندي، لمساندة شركة ABA الكمبودية التابعة له لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء. ومثّل المشروع اول ارتباطات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الخاصة بالمساواة بين الجنسين في بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وواصلت الوكالة أيضا الابتكار. ففي كولومبيا، أصدرت أول ضمانة لها بشأن قرض بالعملة المحلية عرضته إحدى الهيئات الحكومية غير السيادية، وهي منطقة بوغوتا. وكانت مساندتنا عاملا مساعدا بالغ الأهمية للاستجابة لجائحة كورونا في المنطقة، وستعزز قدرات الاستجابة في حالات الطوارئ للرعاية الصحية. وفي مصر، عملت الوكالة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لتعزيز أول سند للمشروعات المعتمدة مناخيا يتم إصداره في البلاد. وعُرضت هذه السندات لإعادة تمويل ست محطات لتوليد الطاقة الشمسية، وبمساندة من المؤسسة، حصلت على تصنيف ائتماني أعلى بست درجات من التصنيف السيادي، مما مهد الطريق أمام المؤسسات الاستثمارية لمساندة مشروعات المناخ في البلدان النامية.

وعلى الرغم من أننا نعيش أوقاتا عصيبة، يحدوني الأمل في أننا - من خلال التعاون مع الجهات المتعاملة معنا - سنحقق أثرا على أرض الواقع.

وإنني لشديد الفخر بموظفينا الذين تكاتفوا في ظل الظروف الصعبة لمواجهة هذا التحدي. ويسعدني أن جنيد أحمد انضم إلى الوكالة هذا العام نائبا للرئيس لشؤون العمليات. ومع خبرته العميقة في مجال التنمية الدولية وسجل أدائه الذي يُحتذى به في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي (كان أحدثها المدير القطري للبنك الدولي في الهند)، سيقود جنيد الجهود الرامية إلى متابعة مشروعات هادفة مدفوعة بتحقيق الأثر، وتعبئة التمويل الخاص من أجل مشروعات التنمية.

وتعبيرا عن تفانيه في تعزيز المساواة، تولى إيثيوبيس تافارا، نائب رئيس الوكالة ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية، الدور المهم لرئيس مجموعة العمل المعنية بمكافحة العنصرية التابعة لمجموعة البنك الدولي. ومع استمرار الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع، أدرك إيثيوبيس الحاجة إلى تسهيل الحوار بين الحكومات والمستثمرين حتى يمكنهم التعلم بعضهم من بعض. وتحت قيادته، استضافت الوكالة وحكومة توغو أول حوار مائدة مستديرة للاستثمار الأجنبي المباشر، استهدف تشجيع المستثمرين على الاضطلاع بمشاريع تخدم المصلحة العامة ويساندها القطاع الخاص. وبهذا الجهد المستمر، فإنني على ثقة من أن الحكومات والمستثمرين سيجدون سبلا فعالة لاجتذاب الاستثمار إلى البلدان الأكثر تضررا من الركود الاقتصادي.

كما أشكر الجهات المتعاملة معنا ومجلس المديرين التنفيذيين الذين ظلوا شركاء ثابتين لنا وساعدونا في تحقيق النتائج خلال الجائحة.

ورغم ما ينتظرنا من تحديات كثيرة في المستقبل، فإننا قادرون على التصدي لها بشكل مباشر. ولا يزال يحدوني الأمل في أن يساعدنا العمل الذي نقوم به يوما بعد يوم ليس على مواجهة تحديات عصرنا الحالي فحسب، بل أيضا على تحقيق نتائج طويلة الأجل.

هيروشي ماتانو

نائب الرئيس التنفيذي

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

التقرير السنوي

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

1. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

2. مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية (IFC) تقدم قروضاً وضمانات ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية، وتعبئ رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

3. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

4. البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

5. المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدم تمويلاً بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشدّ فقراً.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات	2018	2019	2020	2021	2022
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات[أ]	74,265	68,105	83,574	98,830	**104,370**
المدفوعات[ب]	45,724	49,395	54,367	60,596	**67,041**
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات[ج]	23,002	23,191	27,976	30,523	**33,072**
المدفوعات	17,389	20,182	20,238	23,691	**28,168**
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات[ج]	[د]24,010	[د]21,932	[د]30,365	[د]36,028	**[د]37,727**
المدفوعات	14,383	17,549	[د]21,179	[د]22,921	**[د]21,214**
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[هـ]	19,027	14,684	17,604	20,669	**22,229**
المدفوعات	11,149	9,074	10,518	11,438	**13,198**
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي التغطيات الضمانية	5,251	5,548	3,961	5,199	**4,935**
الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون					
الارتباطات	2,976	2,749	3,641	6,411	**6,407**
المدفوعات	2,803	2,590	2,433	2,546	**4,461**

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي التغطيات الضمانية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون؛ وعليه، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة ذات الصلة بالارتباطات التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تستبعد ارتباطات الإقراض والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

هـ. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل لحساب المؤسسة الخاص وارتباطات التمويل قصيرة الأجل. ولا يتضمن ذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
الانتشار العالمي للوكالة والنتائج القُطرية

النتائج المتحققة لبلدان مختارة*

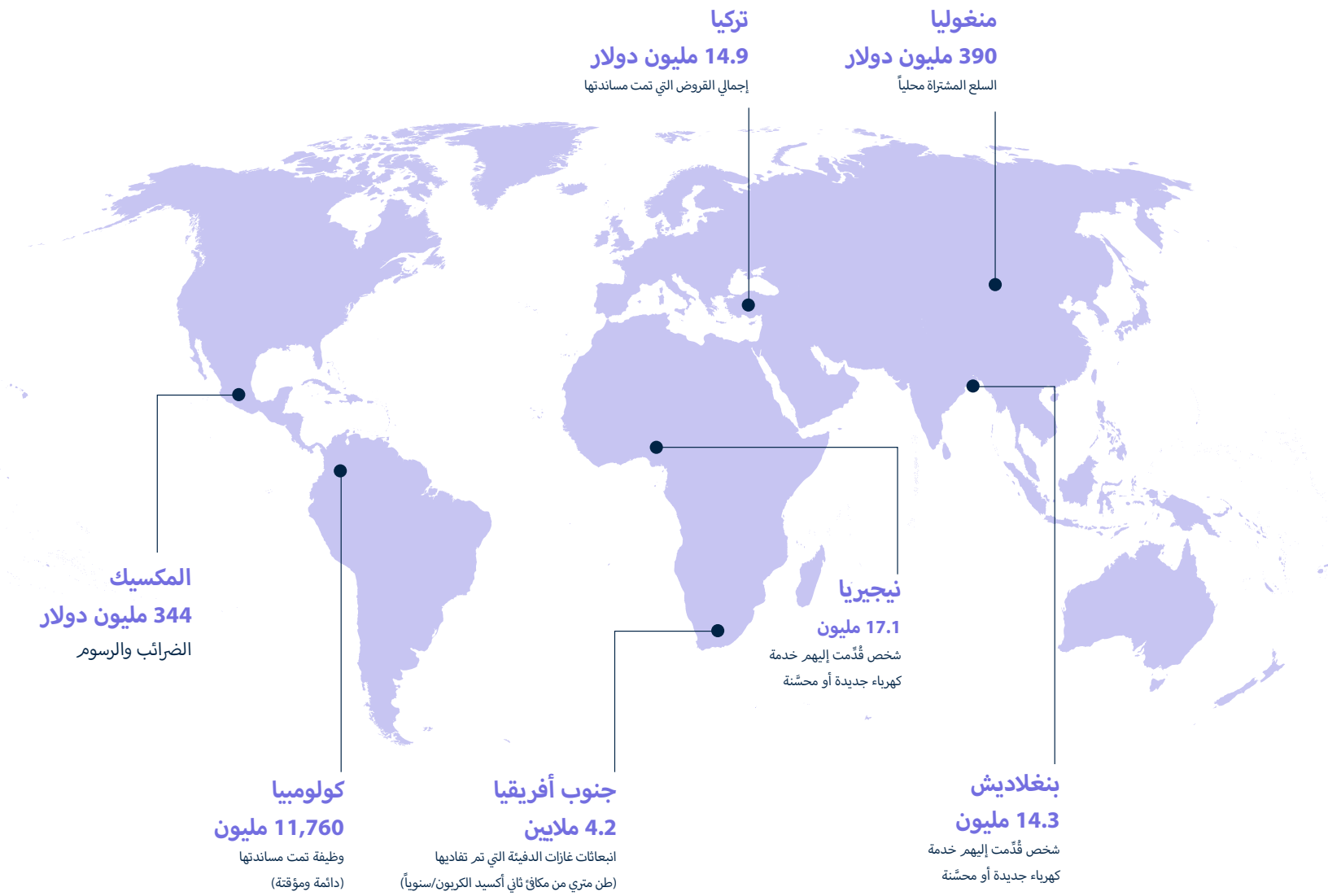

إجمالي مبالغ الإصدارات في السنة المالية 2022:
4.9 مليارات دولار

11 مليار دولار
أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي

10 مليارات دولار
أوروبا
وآسيا الوسطى

3 مليارات دولار
شرق آسيا
والمحيط الهادئ

7 مليارات دولار
أفريقيا
جنوب الصحراء

*تعكس الأرقام المشروعات التي تم التوقيع عليها في السنوات المالية 2015-2022

النتائج الإنمائية المتوقعة للوكالة من المشروعات الموقعة في السنة المالية 2022

19,519

إجمالي الوظائف التي تمت
مساندتها (دائم + مؤقت)

15.7 مليون دولار

من السلع التي يجري شراؤها
سنوياً من الأسواق المحلية

679 مليون دولار

الضرائب والرسوم المدفوعة
سنوياً للحكومات المضيفة

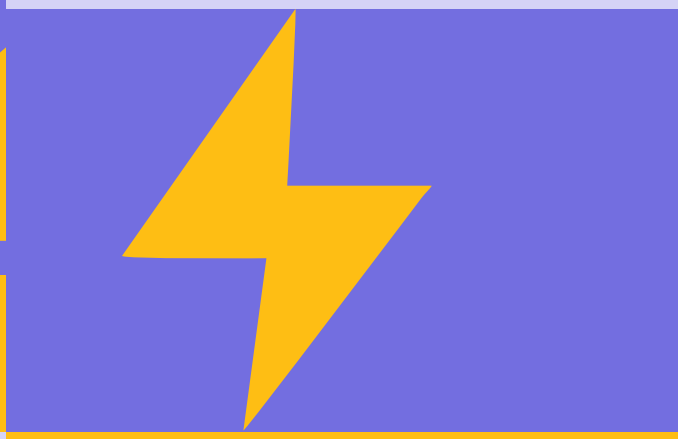

5721 جيجاوات ساعة

التوسع في توليد الكهرباء
سنويا

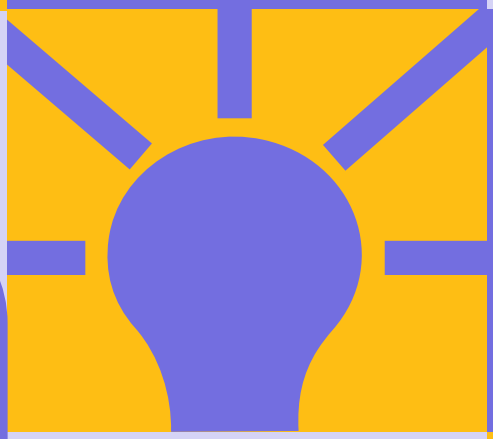

15 مليون

شخص قُدِّمت لهم خدمات
كهرباء جديدة أو محسنة

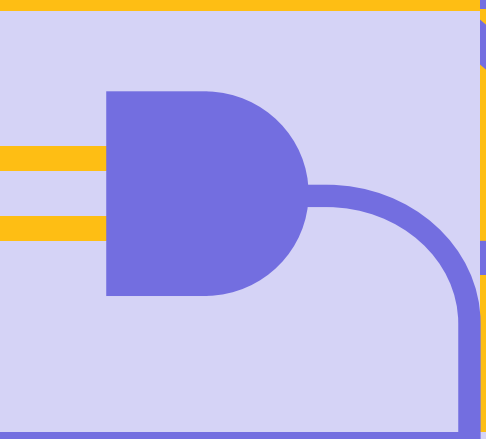

485 ميجاوات

قدرات توليد الطاقة
الكهربائية المركبة

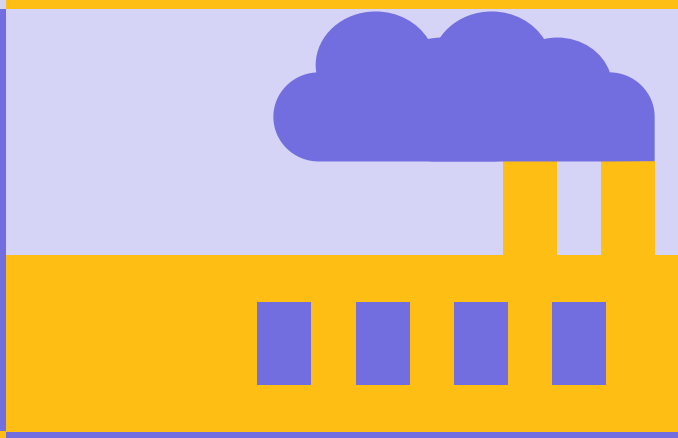

1.6 مليون

طن متري من انبعاثات غازات
الدفيئة التي تم تفاديها (طن متري
من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/سنوياً)

1.9 مليار دولار

حجم القروض التي تمت مساندتها

6.5 مليارات دولار

التمويل الذي تمت تعبئته
من القطاع الخاص

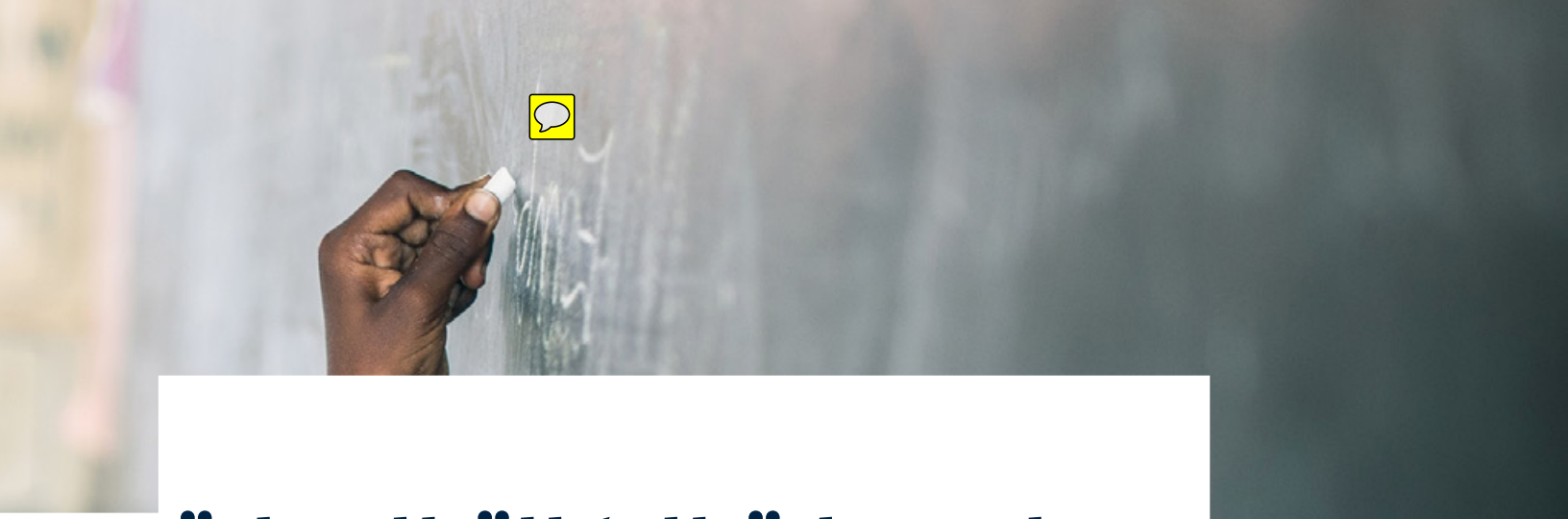

استجابة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للأزمة العالمية

مع الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع معدلات التضخم، وازدياد انعدام الأمن الغذائي، واستمرار الحرب والهشاشة، واستمرار الآثار السلبية لجائحة كورونا، من المتوقع أن يكون التأثير المشترك لهذه الأزمات على اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية شديدا. وتظهر توقعات البنك الدولي بطء النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 6.6% في 2021 إلى 3.4% في 2022. وتشير تقديرات أحدث تقرير للبنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية العالمية إلى أن معدل النمو العالمي سيتراجع إلى 2.9% في 2022 و3% في 2023-2024 (مقابل 5.7% في 2021) بسبب الأزمات العالمية المتداخلة.

وفي خضم هذه التحديات العالمية، تقف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على أهبة الاستعداد لتنفيذ وتنقيح استجابتها للأزمات المتعددة التي تواجه البلدان النامية. ومع زيادة الآثار على أوضاع الهشاشة والمخاطر السياسية في هذه البلدان، يصبح دور الوكالة في تشجيع الاستثمار والمساعدة في تسهيله أكثر أهمية.

وبشكل خاص، أدت جائحة كورونا أيضاً إلى تفاقم الانخفاض المستمر في الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وتكشف هذه الأزمة عن مصدر جديد وغير مسبوق لمخاطر المستثمرين يقلِّص ثقة مؤسسات الأعمال إلى أدنى مستوياتها. وعلى الرغم من انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021 إلى 1.58 تريليون دولار، فإن الآفاق المستقبلية سلبية بالنظر إلى التأثير المستمر لجائحة كورونا والأزمات الأخرى التي تؤثر على اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

يتألف برنامج الوكالة للاستجابة لجائحة كورونا، الذي بدأ في أبريل/نيسان 2020، من ثلاث مراحل: (1) الاستجابة الأولى لتلبية الاحتياجات العاجلة للقطاعين العام والمالي؛ (2) مرحلة التعافي لدعم استعادة النشاط الاقتصادي في القطاعات الحقيقية والمؤسسات الخاصة على المدين القصير والمتوسط؛ (3) بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل لدعم الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

وحتى يونيو/حزيران 2022، قدم البرنامج نحو 7.6 مليارات دولار من الضمانات في 47 مشروعا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى - صدر منها 2.1 مليار دولار في هذه السنة المالية. وقد كان لهذه المشروعات تأثير كبير حيث ساعدت البلدان المضيفة على تعزيز جهودها الطبية لمواجهة أزمة الجائحة كما ساعدت الحكومات والجهات المتعاملة مع الوكالة من القطاع الخاص على الحد من الآثار الاقتصادية للأزمة من خلال تقديم دعم رأس المال العامل للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات والأفراد. ويمتد برنامج الاستجابة لجائحة كورونا حتى يونيو/حزيران 2023 بتسهيلات استرشادية معتمدة بقيمة 10-12 مليار دولار إجمالا.

ركائز برنامج الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للاستجابة لجائحة كورونا

الركيزة الأولى

شراء اللوازم والخدمات الطبية العاجلة لمواجهة كورونا

مساندة الحكومات المضيفة في شراء السلع والخدمات الطبية اللازمة (على سبيل المثال، أدوات فحص حالات الاشتباه في الإصابة بفيروس كورونا، وأردية المستشفى، والكمامات، وأجهزة التنفس الصناعي، والأدوية).

الركيزة الثانية

مجابهة الآثار الاقتصادية السلبية خلال أزمة كورونا

2أ. برنامج تعزيز الائتمان: مساندة الحكومات على مستويات المشروعات المؤهلة السيادية وشبه السيادية والمملوكة للدولة لتوفير التمويل قصير الأجل ومساندة رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والأفراد خلال الأزمة.

2ب. تعظيم رأس المال: مساندة المؤسسات المالية في توسيع نشاط الإقراض في البلدان المضيفة من خلال إفساح المجال للأصول المرجحة بأوزان المخاطر المجمدة لدى البنوك المركزية للحفاظ على مستويات الاحتياطيات الإلزامية لهذه المؤسسات.

الركيزة الثالثة

استكمال تمويل التجارة الذي تقدمه مؤسسة التمويل الدولية

مساندة تمويل التجارة لتعزيز تدفق السلع والخدمات عبر سلاسل الإمداد العالمية، ويشمل ذلك السلع الأساسية التي تمس الحاجة إليها، لا سيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتلك التي تعاني من الهشاشة والمتأثرة بالصراعات.

برنامج الوكالة للاستجابة لجائحة كورونا – المشروعات، السنة المالية 2022

كولومبيا
منطقة العاصمة
بوغوتا

قدمت الوكالة ضمانا ضد عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (دون السيادية) لقرض من غير المساهمين من بنك بيلباو فيزكايا أرجينتاريا في إسبانيا إلى منطقة العاصمة بوغوتا. ولدى كولومبيا نظام للرعاية الصحية ممول من الحكومة ولامركزي بدرجة عالية يتيح تأمينا صحيا شاملا لنحو 98% من السكان. كشفت جائحة كورونا عن مواطن ضعف في النظام الصحي، تتراوح بين البنية التحتية القديمة ونقص أسرة وحدات العناية المركزة ونقص المختبرات والكواشف لتحليل اختبارات الإصابة بفيروس كورونا. وستعزز المساندة المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الاستجابة الطارئة وما بعد الجائحة في مدينة بوغوتا بهدف تطوير مالديها من منشآت الرعاية الصحية وتجهيزها وتوسيعها.

بيرو
فوندو ميفيفيندا س. أ.

قدمت الوكالة ضمانا ضد عدم الوفاء بالتزام مالي من خلال ضمانة من مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة لقرض من غير المساهمين من جيه بي مورجان تشيس بالولايات المتحدة إلى شركة فوندو ميفيفيندا (FMV). وستعزز المساندة التي قدمتها الوكالة للشركة وتساند تحقيق تعاف اقتصادي أخضر من الآثار السلبية لأزمة كورونا، وستمكن الشركة من الحصول على تمويل طويل الأجل بأسعار تنافسية. وستستخدم الشركة هذه الأموال لمساندة برنامج "بيتي الأخضر"، وهو برنامج عقاري ضمن حافظة هذه الشركة يقدم التمويل اللازم لحصول الأسر متوسطة الدخل الضعيفة على وحدات سكنية خضراء مستدامة معتمدة.

كولومبيا
شركة التعاون المالي للتنمية الإقليمية

قدمت الوكالة ضمانا ضد عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (دون السيادية) لقرض من غير المساهمين من جيه بي مورجان تشيس بالولايات المتحدة إلى Financiera de Desarrollo Nacional، وهو بنك إنمائي تملك حكومة كولومبيا غالبيته. وسيستخدم القرض الذي تغطيه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تمويل عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك في كولومبيا مع التركيز على مشروعات البنية التحتية للمناخ والطرق التي ستعزز وتدعم التعافي الاقتصادي في أعقاب الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن أزمة كورونا. وستتيح المساندة المقدمة من الوكالة أيضا للبنك الحصول على تمويل طويل الأجل بالعملة المحلية بأسعار تنافسية.

باراغواي
الوكالة المالية للتنمية

قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانا ضد عدم الوفاء بالتزام مالي من خلال ضمان من مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة لقرض من غير المساهمين من سيتي بنك إلى الوكالة المالية للتنمية، وهي مؤسسة مالية مملوكة بالكامل للحكومة وتسيطر عليها. وسيساند تسهيل القروض مبادرات حكومة باراغواي للتصدي لجائحة كورونا التي تهدف إلى ضمان تقديم التمويل للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وقطاع الإسكان. وسيتضمن المشروع أيضا خطة عمل معنية بالمساواة بين الجنسين سترسي الأسس لمزيد من التمويل للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.

صربيا
بنك نوفا ليوبليانسكا/بنك كوميرسيالنا بلجراد

أصدرت الوكالة ضمانا من شأنه تقديم إغاثة رأسمالية لنوفا ليوبليانسكا بنك، وهو مؤسسة مالية إقليمية رائدة، دعما لعملياته في صربيا. في وقت يستمر فيه الضغط وعدم اليقين بسبب أزمة كورونا، وبعد الاستحواذ الذي قام به بنك نوفا ليوبليانسكا مؤخرا على بنك كوميرسيالنا . وسيتيح الضمان الذي قدمته الوكالة المساندة لتحقيق تعاف أخضر وشامل للجميع. وسيستخدم بنك نوفا ليوبليانسكا القدرات التي تتيحها الوكالة لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيقرض ما يصل إلى 65 مليون يورو في مبادرات جديدة لتمويل الأنشطة المناخية.

كمبوديا
البنك الوطني الكندي

سيساند الضمان الذي أصدرته الوكالة البنك الوطني الكندي في الحصول على دعم رأسمالي لأصوله المرجحة بالمخاطر على المستوى الموحد للشركة الأم، وسيستخدم دعم رأس المال لمساندة النمو المستمر لحافظة قروض بنك آسيا المتقدم، التي تتكون أساسا من قروض للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لاسيما التي تقودها نساء. ويكتسي هذا الدعم الرأسمالي أهمية خاصة الآن بالنظر إلى الآثار الاقتصادية المتوقعة المرتبطة بأزمة كورونا. وبالنظر إلى الطلب الهائل الذي لم تتم تلبيته على الإقراض للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك المملوكة للنساء) في كمبوديا، يتوقع المكتب نموا سريعا في هذا القطاع على الرغم من استمرار أوجه عدم اليقين الناجمة عن الجائحة.

الجبل الأسود
NLB/بنك بودجورسيا

أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانا لبنك NLB لمساندة بنك الجبل الأسود في تغطية العمليات المصرفية العامة التي تقدم الائتمان والخدمات المالية الأخرى إلى الجبل الأسود. ويؤدي استمرار الضغوط وعدم اليقين بسبب استمرار أزمة كورونا إلى زيادة المخاطر التنظيمية المرجحة على فائض الاحتياطيات. ومن خلال الضمانات التي قدمتها الوكالة، ستعمل الشركات التابعة للبنك على تدعيم قدرة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الصمود في أسواق الإقراض. وستكون هذه الجهات قادرة أيضا على مواصلة أنشطة تمويل أكثر قوة ومراعاة للبيئة.

كوسوفو
NLB/بنك بريشتينا

أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانا لبنك NLB لمساندة بنك بريشتينا في كوسوفو للعمليات المصرفية العامة التي تقدم الائتمان والخدمات المالية الأخرى إلى كوسوفو في وقت يستمر فيه الضغط وعدم اليقين بسبب أزمة كورونا المستمرة. وستحد ضمانات الوكالة من ترجيح المخاطر التنظيمية المطبق على الاحتياطيات الفائضة على أساس موحد لجميع وحدات بنك NLB، مما يتيح رأس المال اللازم لتوفير التمويل للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فضلا عن مساندة مبادرات تمويل الأنشطة المناخية.

الأرجنتين
بنك سانتاندر/بنك سانتاندر الأرجنتين

ستساند الضمانة التي أصدرتها الوكالة إلى بنك سانتاندر عمليات البنك التابع له في الأرجنتين، مما يزيد من قدرة الإقراض لبنك سانتاندر الأرجنتين، في وقت تشهد فيه المنطقة ضغوطا اقتصادية محلية كبيرة، تزيد من حدتها حالة عدم اليقين بسبب الآثار المستمرة لأزمة كورونا. وسيساند ضمان الوكالة بنك سانتاندر الأرجنتين في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة (لاسيما المشروعات التي تديرها النساء) والشركات في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، بما في ذلك المصدرون.

أبرز المشروعات

نظرة متفحصة على مشروعات الوكالة في السنة المالية 2022

زيادة الاستثمار في مصر

أنشأ كل من الوكالة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير آلية جديدة لتعزيز الائتمان دعمت إعادة التمويل المستدام لست محطات للطاقة الشمسية في مصر. وكان هذا التعزيز الائتماني ضروريا لاجتذاب الاستثمارات الرأسمالية الخاصة - لا سيما من المؤسسات الاستثمارية الرئيسية التي كانت تقوم بتعبئة مساهمات استثمارية لأول مرة في مصر. كما حصلت هذه المساندة، إلى جانب سمات المعاملات الأخرى، على السندات على تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية من الوكالة الأوروبية لتصنيف الجدارة الائتمانية.

وسهلت المساندة التي قدمتها الوكالة خفض تكاليف المشروع وتحسين السلامة المالية العامة، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المالية، والحفاظ على قدرة المشروع على تحقيق وفورات في انبعاثات غازات الدفيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي انخفاض تكلفة التمويل إلى تحقيق وفورات مستمرة في التكاليف تمكن الجهات الراعية للمشروع من تقاسم هذه المنافع مع الحكومة المصرية من خلال التحويلات النقدية. ويوفر تحديث التصنيف إشارة إيجابية ويعمل كنموذج للبلدان وكذلك للمستثمرين، مما يساعد على تحفيز طبقة جديدة من مؤسسات الاستثمار الخاصة على المشاركة في هياكل مالية مماثلة في قطاعات أخرى.

مساندة الشمول المالي من خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول
في أفريقيا جنوب الصحراء

تعد الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، التي تتيح إمكانية الحصول على الخدمات المالية الأساسية من خلال شبكات الهاتف المحمول، عاملا مهما في تمكين الشمول المالي، لا سيما للسكان محدودي الدخل الذين قد يفتقرون إلى إمكانية الحصول على حسابات مصرفية رسمية. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، كان نمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وتأثيرها عميقين بشكل خاص: إذ تمتلك المنطقة أكثر من 180 مليون حساب نشط، وبلغ إجمالي قيمة المعاملات 700 مليار دولار في عام 2021، وهو ما يمثل 70% من المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول على مستوى العالم.

ولمساندة تطوير خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، أصدرت الوكالة ضمانات لتغطية الاستثمارات التي ضخها صندوق رايز في شركة إيرتل موني Airtel Money، وهي واحدة من أكبر شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في المنطقة. وفي الأصل، كانت إيرتل موني، وهي شركة تابعة لشركة إيرتل أفريكا، لها وجود في 14 بلدا في مختلف أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، ككيان منفصل للمساعدة في اجتذاب مستثمرين خارجيين مثل صندوق رايز وماستر كارد لتعزيز النمو والابتكار. وستساعد هذه الاستثمارات، التي يستهدف العديد منها البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، على دفع مبادرة مجموعة البنك الدولي المعنية بالاقتصاد الرقمي من أجل أفريقيا إلى الأمام، وتفخر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بأداء دور في تعبئة الاستثمارات الخاصة لتعميق الخدمات المالية في المنطقة.

زيادة قدرات الاستجابة لجائحة كورونا
في بوغوتا

أثرت جائحة كورونا سلبا على كولومبيا والعاصمة بوغوتا. وسجلت البلاد أكثر من 6 ملايين إصابة مؤكدة بفيروس كورونا و138 ألف وفاة حتى أواخر فبراير/شباط 2022. وشهدت بوغوتا، وهي مدينة ضخمة مكتظة بالسكان يزيد عدد سكانها على 8 ملايين نسمة، تفشيا كبيرا لفيروس كورونا وزيادة في معدلات الإصابة به مقارنة بباقي أنحاء البلاد. وعانى الاقتصاد الكولومبي أيضا، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة تقدر بنحو 6.8% في عام 2020 قبل أن ينتعش إلى مستويات ما قبل الأزمة في عام 2021. ويوفر نظام الرعاية الصحية الممول من الحكومة والمرتفع اللامركزية تأمينا صحيا شاملا لنحو 98% من السكان. ومع ذلك، كشفت جائحة كورونا عن مواطن ضعف النظام الصحي، بدءا من البنية التحتية القديمة ونقص أسرة وحدات العناية المركزة إلى نقص المختبرات والكواشف لتحليل اختبارات الإصابة بفيروس كورونا. وفي بوغوتا، ضغطت الطفرات المفاجئة لجائحة كورونا على نظام الرعاية الصحية بشكل كبير، حيث تقترب معدلات إشغال وحدات العناية المركزة أحيانا من 100%.

وساند هذا القرض المضمون من الوكالة استجابة بوغوتا للجائحة من خلال تمويل اختبارات الإصابة بفيروس كورونا وشراء سيارات الإسعاف ومعدات الحماية الشخصية وغيرها من المواد لمساندة جهود التخفيف من آثار الجائحة. وساند هذا القرض أيضا إدخال تحسينات على خدمات الرعاية الصحية في بوغوتا من خلال توسيع وتحديث بنيتها التحتية الصحية، وتوفير المعدات اللازمة للرعاية الأولية والعيادات المتخصصة، وتدعيم نظام معلومات الطوارئ الطبية في بوغوتا.

مساندة قطاعي السياحة والضيافة
في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

لم يتأثر سوى عدد قليل من الصناعات بجائحة كورونا أكثر من الضيافة. ولم تكن الفنادق في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء استثناء لأن العديد من الدول أغلقت الحدود، مما أعاق الزوار الدوليين الذين يساندون هذه الصناعة هناك. عندما يغلق فندق لفترة طويلة، لا يمكن للإدارة ببساطة فتح أبوابه والترحيب بالضيوف مرة أخرى. يجب تطهير الأنابيب من الرصاص والنحاس الذي يتراكم في المياه الراكدة؛ يجب فحص الأسطح من العفن؛ ويجب اختبار رأس الدش والمراحيض وأحواض المياه الساخنة للكشف عن البكتريا. وكل ذلك يكلف أموالا، وفي الاقتصادات النامية، قد يتعذر الحصول على رأس المال.

وستساعد ضمانات الوكالة على ضمان بناء أو إعادة تطوير الفنادق في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وستساعد على الحفاظ على الوظائف في الفنادق التي يجري تجديدها لتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وفي يناير/كانون الثاني 2022، أصدرت الوكالة عقدا رئيسيا إلى صندوق كاسادا للضيافة. وقد تم بالفعل تقديم المساندة من الوكالة إلى كاسادا، التي تغطي عملياتها 10 بلدان، من خلال مشروع فرعي يقدم ضمانات إلى ثمانية فنادق استحوذ عليها الصندوق في عام 2021 في الكاميرون وكوت ديفوار والسنغال.

تطوير الطرق وربط الناس
في كينيا

تمثل الطرق وسيلة النقل الرئيسية في كينيا، حيث تمثل أكثر من 80% من إجمالي حركة الركاب في البلاد و76% من حركة الشحن. يُعد قطاع النقل في كينيا غير متطوِّر نسبياً في بعض المناطق، مما يحد من التنمية الاقتصادية والقدرة على مواجهة تغير المناخ ويسهم في التفاوتات بين المناطق. وعلى الرغم من أن شبكة الطرق واسعة، فإن جزءا محدودا منها ممهد وفي حالة جيدة؛ أما الباقي فيتألف من طرق بالحصى والتراب. ولذلك، أعطت حكومة كينيا الأولوية لتحسين شبكة الطرق في البلاد من خلال برامج شراكة مختارة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك البرنامج السنوي للطرق في البلاد.

وساندت ضمانات الوكالة إدخال تحسينات على شبكة الطرق تشمل اختصار زمن السفر من خلال زيادة سرعات القيادة وإمكانية أن تصبح بعض الطرق طرقا فرعية مرورية بعيدا عن المناطق كثيفة السكان أو لتوفير طرق مختصرة بين الطرق الأخرى. كما أدت عمليات تحديث الطرق إلى خفض تكاليف تشغيل المركبات نظرا للتحسن في جودة الطرق وزيادة كفاءة استخدام الوقود. كما أن ذلك أسهم في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الفيضانات نتيجة لتحسين صرف الطرق. وتتسق هذه المبادرة مع مسار إنمائي منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود في وجه تغير المناخ في كينيا.

عرض عام للأعمال والعمليات

إجمالي محفظة التغطيات الضمانية

تقلل الآثار المستمرة لجائحة كورونا والحرب في أوكرانيا الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وعلى الرغم من حدوث بعض الانتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 مقابل عام 2020، يبدو من غير المرجح أن يستمر التعافي في ضوء الأزمات العالمية المتعددة السائدة.

وخلال السنة المالية 2022، وجهت الوكالة جهودها نحو مساعدة الجهات المتعاملة معها على التصدي للآثار الشديدة والمتزايدة لهذه الأزمات، وأصدرت ضمانات جديدة بقيمة 4.9 مليارات دولار لمساندة 54 مشروعا. وعلى الرغم من أن الوكالة ظلت ملتزمة بالتصدي لجائحة كورونا خلال السنة المالية 2022، فقد بدأت أيضا في إعادة توجيه جهودها نحو تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، واستطاعت مساندة العديد من المشروعات ذات التأثير الكبير في مجالاتها الإستراتيجية الرئيسية ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة الحرب في أوكرانيا والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة، واستجابة لطلب السوق، حولت الوكالة تركيزها خلال الربع الأخير من السنة المالية 2022 نحو مساعدة القطاع المالي.

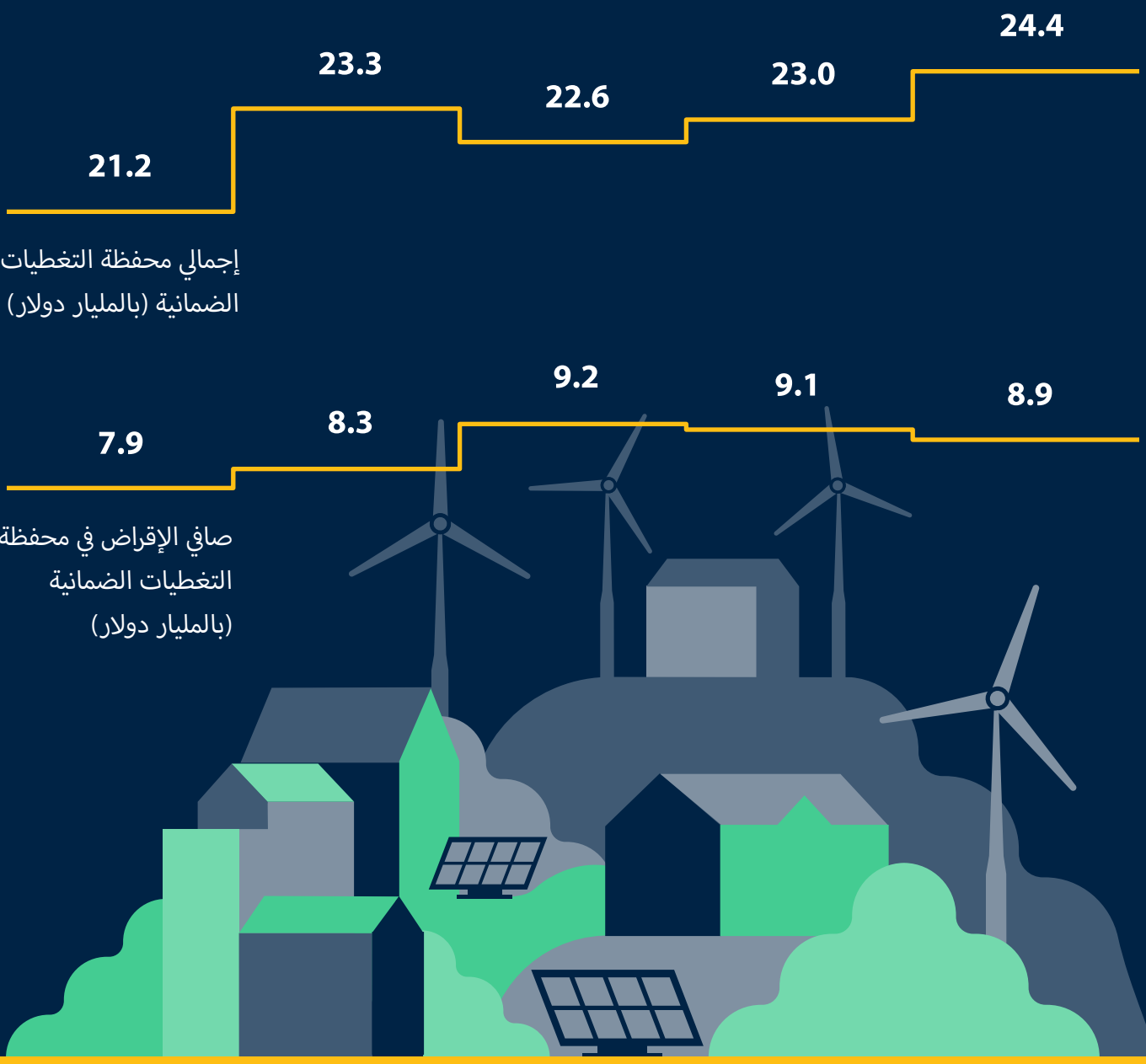

المجالات ذات الأولوية

المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية

في إستراتيجيتها للسنوات المالية 2021-2023، حددت الوكالة هدفاً لتعميق التزامها في مجالين شديدي الأهمية:

1. زيادة العمل في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات
2. زيادة مساندتها للمشروعات التي تتصدي لتغيُّر المناخ

1

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

لا تزال جائحة كورونا تلحق أضراراً بالغة بالبلدان (منخفضة الدخل) المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات. وفي هذه المناطق على وجه الخصوص، تهدد الجائحة بتقويض التقدُّم الذي تحقق بشق الأنفس في مجالي الحد من الفقر والتنمية. ونتيجة للجائحة، وارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية، والحرب في أوكرانيا، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة، تشير التقديرات إلى أن 20-22 مليون شخص آخرين في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات يعيشون في فقر مدقع في عام 2022. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان 4.4% سنويا في 2022-2023، أي أقل بنسبة 0.6 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة.

وقبل هذه الأزمة وأثناءها، واصلت الوكالة مساندة المشروعات في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات، بما يشكل 65% من إجمالي المشروعات في السنة المالية 2022. وتم إصدار ضمانات بقيمة إجمالية 1.6 مليار دولار لمساندة مشروعات في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة كما ساندت ضمانات قيمتها الإجمالية 570 مليون دولار استثماراتٍ في بلدان مؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة ومتأثِّرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكوسوفو وموزامبيق.

وتستفيد الوكالة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية لزيادة توسيع نطاق عملياتها في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة والتي تعاني العديد منها من أوضاع الهشاشة والصراع. وفي السنة المالية 2022، أصدرت الوكالة 16 ضمانا تدعمها هذه النافذة في بوركينا فاصو وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وإثيوبيا وملاوي وموزامبيق والنيجر وأوغندا وزامبيا بقيمة إجمالية 457 مليون دولار، تم التنازل عن 97 مليون دولار منها للمؤسسة باستخدام هيكل لتقاسم الخسارة الأولى.

2

تغيّر المناخ

تستخدم الوكالة ضماناتها لتعبئة التمويل للمشروعات التي تدعم الحد من آثار تغيُّر المناخ أو التكيُّف معها. وفي السنة المالية 2022، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 1.1 مليار دولار لمساندة مشروعات التكيُّف مع تغيُّرات المناخ والحد من آثارها في 28 مشروعا في 17 بلداً مناطق بما يمثل 28% من إجمالي حجم الأعمال الجديدة. وستساعد المشروعات الموقعة في السنة المالية 2022 على تفادي ما يقدر بنحو 1.6 مليون طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا.

وشملت المشروعات المناخية البارزة هذا العام تلك التي تضمن قدرة الطرق السريعة في كينيا وصربيا على الصمود في وجه الفيضانات الناجمة عن تغير المناخ. وفي مشروعات الكهرباء في بنغلاديش وغابون ومشروع موانئ رئيسي في كولومبيا، قامت الجهات المتعاملة مع الوكالة بتضمين تدابير لجعل هذه المشروعات قادرة على الصمود في وجه آثار الظواهر المناخية القاسية في هاتين المنطقتين.

لتعزيز عملها في مجال التصدي للتغيُّرات المناخية، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن خطة عمل جديدة بشأن تغيُّر المناخ لتوجيه إجراءاتها التدخلية في الفترة بين عامي 2021 و2025. وتوفِّر هذه الخطة خارطة طريق إستراتيجية جريئة للتصدي لتغيُّر المناخ ومساعدة البلدان المتعاملة مع المجموعة على دمج أهدافها المناخية والإنمائية معاً بشكل كامل. وقد ساعدت منتجات الوكالة المستثمرين الدوليين على حماية استثماراتهم طويلة الأجل في أنشطة الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها في أسواق ومناطق متنوعة. وسيكون للوكالة، باعتبارها إحدى المؤسسات القلائل التي تقدِّم ضمانات ذات آجال استحقاق طويلة، دور محوري في إتاحة استثمارات طويلة الأجل في تمويل الأنشطة المناخية التحوُّيلية.

وتحدد خطة العمل بشأن تغيُّر المناخ هدف الوكالة لمواءمة محفظتها المستقبلية مع أهداف اتفاق باريس: وستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 وبنسبة 100% بحلول 1 يوليو/تموز 2025.

وفي إطار جهودها المتواصلة لمساعدة البلدان على دمج الأهداف المناخية والإنمائية، أطلقت مجموعة البنك الدولي في الآونة الأخيرة سلسلتها من التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية. وهي تقارير تشخيصية أساسية جديدة تهدف إلى مساعدة البلدان على إعطاء أولوية للإجراءات الأكثر تأثيرا التي يمكنها خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز أنشطة التكيف. وسيُنشَر مُلخَّص للنتائج الأولية لهذه التقارير في الأشهر المقبلة لتعزيز المناقشات التي تركز على الإجراءات الواجب اتخاذها في المجتمع الدولي.

الابتكار

يُمكِّن الابتكار الوكالة من إنجاز المزيد باستخدام منتجاتها، وتوسيع تأثيرها الإنمائي، والتطوُّر جنباً إلى جنب مع سوق استثمار نشِطة في الاقتصادات النامية. وقد قامت الوكالة، مع مواصلتها جس نبض هذه الأسواق، بتطوير ابتكارات جديدة ستساعد في تحقيق أفضل النواتج الإنمائية الممكنة للبلدان كما ستساعد الجهات المتعاملة معها على تعزيز إمكاناتها الاستثمارية.

برنامج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

برنامج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الذي أنشئ في السنة المالية 2022، هو نهج برامجي يدمج ويدير مختلف الصناديق الاستئمانية للوكالة في إطار مشترك وهيكل للحوكمة. ويتمثل هدفه العام في تبسيط عمليات الصناديق الاستئمانية وتعزيز الكفاءة الإدارية للصناديق الاستئمانية التابعة للوكالة. وتنشئ الوكالة تسهيلات ضمانية خاصة وصناديق استئمانية لتشجيع الاستثمار وبناء القدرات في المناطق المستهدفة. يقدم البرنامج نهجا متسقا لصياغة الإستراتيجية ومراجعتها وتوجيهها ومتابعتها لجميع الصناديق الاستئمانية. وفي إطار هذا الهدف الأوسع نطاقا للبرنامج، يحقق كل صندوق استئماني أهدافه الإنمائية.

وعلى وجه الخصوص، تم هذا العام تدشين صندوقين استئمانيين في إطار برنامج تسهيلات المشروعات الصغيرة والمتعددة الأطراف، وهما صندوقان مرتبطان بالمناخ. ويساند صندوق تعزيز الاستدامة الجهود الرامية إلى تعزيز التأثير في المجالات ذات الأولوية مثل المناخ والمساواة بين الجنسين وتطبيق المعايير المعززة بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وحوكمة الشركات والنزاهة.

الصندوق الاستئماني متعدد المانحين لتحفيز الطاقة المتجددة هو صندوق استئماني يهدف إلى تعزيز قدرة الوكالة على تحفيز استثمارات القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة. وسيساند الصندوق مباشرة الاستثمار في تمويل الأنشطة المناخية من خلال مساندة مشروعات الطاقة المتجددة الإضافية التي ستساعد الحكومات

المضيفة في تحولها إلى قطاع للطاقة الخضراء غير الضارة بالمناخ. وسيكون الصندوق متاحا للاستخدام في جميع البلدان الأعضاء في الوكالة، لكنه سيشدد على مساندة المشروعات في البلدان الأشد فقرا (المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء.

ويقدم الصندوق مجموعة متنوعة من حلول تقاسم المخاطر والمساعدة الفنية التي توفر المرونة وتدعم حلولا مبتكرة لحل المشكلات. وتشمل الاستخدامات المقررة طبقة الخسارة الأولى، وإعادة التأمين، ودعم السيولة، وتطوير المشروعات، وإنشاء الشركات، وكلها متعلقة بمشاريع الطاقة المتجددة. وسيقدم الصندوق تخفيف المخاطر أو إعادة التأمين للمشروعات غير المؤهلة إما لمساندة صندوق البلدان المتأثرة بالصراعات والاقتصادات الهشة أو مساندة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية أو عندما تكون مساعداته مكملة لاستخدامات تلك البلدان أو النافذة. وسيقدم الصندوق أيضا مساندة للسيولة لمعالجة مخاطر التدفقات المالية والنقدية لمشروعات الطاقة المتجددة في جميع البلدان الأعضاء في الوكالة، بما يشمل الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء. وبالإضافة إلى مساندة أجندة العمل المناخي، ستحقق هذه المشروعات منافع إنمائية مهمة أخرى من بينها زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء وتشجيع النمو الاقتصادي. والمانح الرئيسي لهذا الصندوق الاستئماني هو حكومة النرويج، من خلال الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

وفي هذا العام، وفي أول مشروع يستفيد من صندوق تحفيز الطاقة الجديدة، وقعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانا بقيمة 3.5 ملايين يورو مع شركة MIHIA Holding SAS الفرنسية لمشروع زانو ببوركينا فاصو، والذي يتألف من إنشاء وملكية وتشغيل وصيانة مرفق لتوليد الطاقة الشمسية بطاقة 24 ميجاوات. وتعاني بوركينا فاصو من أحد أدنى معدلات الكهربة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وارتفاع الطلب الذي لا يتم تلبيته، لذا فهي تسعى جاهدةً للتصدي لتحديات توفير الطاقة وتعزيز أمنها في مجال الطاقة. تغطي الوكالة استثمارات شركة MIHIA في أسهم وأشباه أسهم رأس المال في شركة Quadran Burkina Faso SAS ضد مخاطر القيود المفروضة على التحويلات والإخلال بالعقود.

التخفيف من القيود التنظيمية

في إطار برنامج الاستجابة لمواجهة جائحة كورونا، واصلت الوكالة استخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال في السنة المالية 2022 لتقديم تخفيف من القيود التنظيمية للبنوك. وأتاح استخدام هذا المنتج للبنوك مواصلة الإقراض خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، حققت الوكالة تقدما كبيرا خلال العام في استخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال في توسيع نطاق تمويل الأنشطة المناخية من جانب المؤسسات المالية المتعاملة معها، وتعتزم الوكالة مواصلة توسيع نطاق هذا النهج. وتدرس الوكالة أيضاً مدى إمكانية تصميم منتج مشابه لتلبية احتياجات مؤسسات الاستثمار وشركات التأمين.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات إلى بنك نوفا ليوبليانسكا من سلوفينيا، تغطي ما يصل إلى 41 مليون يورو دعما لبنكي بودجوريتشا الجبل الأسود وبنك بريشتينا في كوسوفو. وتغطي هذه الضمانات، التي تستمر ثلاث سنوات، مخاطر نزع ملكية احتياطيات نقدية فائضة في البنكين المركزيين بالبلدين اللذين يقع فيهما البنكان. وهذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها الوكالة أداة تعظيم الاستفادة من رأس المال لتغطية الاحتياطيات النقدية الفائضة، مما يمثل تطبيقا مبتكرا للمنتج يتجاوز نطاق التغطية على الاحتياطيات الإلزامية المحتفظ بها لدى البنوك المركزية. وقد تحتفظ البنوك باحتياطيات نقدية فائضة لأغراض وقائية، وتحتفظ البنوك التابعة لبنك نوفا ليوبليانسكا باحتياطيات نقدية فائضة في كوسوفو والجبل الأسود بوصفها احتياطيا إضافيا من السيولة. وستحد ضمانات الوكالة من ترجيح المخاطر التنظيمية المطبق على هذه الاحتياطيات الفائضة على أساس موحد على مستوى بنك نوفا، مما يتيح رأس المال اللازم لتوفير التمويل للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمشاريع المناخية. ويعتبر البنكان التابعان في كوسوفو والجبل الأسود ثاني أكبر البنوك في بلديهما حسب النسب المئوية للحصة السوقية لكل منهما من حيث إجمالي الأصول. ومن خلال الضمانات التي قدمتها الوكالة، سيسهم هذان البنكان التابعان في تعزيز قدرة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الصمود في أسواق الإقراض الخاصة بها. وسيتمكنان أيضا من مواصلة أنشطة تمويل أكثر قوة ومراعاة للبيئة.

كما وقعت الوكالة ضمانا بقيمة 1.37 تريليون دولار كولومبي (حوالي 350 مليون دولار) مع BBVA الإسبانية، مما أتاح تغطية لعدم الوفاء بالتزامات دون سيادية على قرضها البالغ تريليون دولار كولومبي لمقاطعة بوغوتا العاصمة في كولومبيا. وستستخدم وزارة الصحة في بوغوتا حصيلة تسهيل القرض في تمويل المشروعات المتعلقة بالاستجابات الصحية لمواجهة جائحة كورونا في المدينة ولتحسين بنيتها التحتية وخدماتها الشاملة للرعاية الصحية. وتمثل هذه المعاملة أول ضمان من الوكالة ضد عدم الوفاء بالتزام بعملة محلية (بيزو كولومبي) وأول ضمان من الضمانات غير الصحية للوكالة يغطي عملية مقايضة مضمنة. ومكنت هذه الابتكارات في عقد الضمان الذي أبرمته الوكالة جهة إقراض دولية بتكاليف تمويل باليورو من تقديم قرض بسعر فائدة ثابت بالبيزو الكولومبي، مما أتاح لبوغوتا إمكانية الحصول على تمويل أطول أجلا لتحسين جودة الرعاية الصحية حيث لا يزال النظام يتعرض للضغوط بسبب استمرار جائحة كورونا.

تطبيق تكنولوجيات جديدة

ولمساندة تطوير خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، أصدرت الوكالة ضمانات لتغطية الاستثمارات التي ضخها صندوق رايز في شركة إيرتل موني Airtel Money، وهي واحدة من أكبر مقدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وتحولت Airtel Money - التي كانت في الأصل شركة تابعة لشركة إيرتل أفريكا، والتي لها وجود في 14 بلدا مختلفا في جميع أنحاء المنطقة - إلى كيان منفصل للمساعدة في اجتذاب مستثمرين خارجيين مثل صندوق رايز وماستر كارد لتعزيز النمو والابتكار. وستساعد هذه الاستثمارات، التي يستهدف العديد منها البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، على النهوض بمبادرة مجموعة البنك الدولي المعنية بالاقتصاد الرقمي من أجل أفريقيا.

التمويل المبتكر

في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة لتقديم حلول مالية مبتكرة، قدمت الوكالة ضمانا بقيمة 98.3 مليون دولار إلى مؤسسة فيرتو فاينانس، التي تساند إعادة تمويل ست محطات قائمة للطاقة الشمسية في مجمع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان بمصر، وهو أكبر مجمع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في أفريقيا. وستخفض إعادة التمويل من التكلفة المالية، وتحسن من جدواها المالية بشكل عام، وتحقق وفورات في التكلفة يتم تقاسمها مع الحكومة المصرية. وستتم إعادة تمويل محطات الكهرباء من خلال إصدار أول سند أخضر من نوعه من قبل شركة فيرتو. وأسندت تصنيفات النطاق للسند تصنيف +BBB، وهو أعلى من تصنيف الديون السيادية لمصر. ورتبت عملية الإصدار شركة MUFG Securities EMEA. ويستفيد هذا السند أيضا من اعتماد مبادرة سندات المناخ، وقد تم التحقق منه بصورة مستقلة من جانب شركة DNV، وهي شركة استشارية فنية رائدة. علاوة على ذلك، يلبي هذا السند معايير الأداء الخاصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية التي تعتمدها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي معيار دولي لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها.

إعادة التأمين

منذ عام 1997، نجحت الوكالة في الاستفادة من إعادة التأمين كأداة لاستخدام رأسمالها بكفاءة وإدارة درجة المخاطر في محفظتها. وتعود المنافع الرئيسية لإعادة التأمين على الجهات المتعاملة مع الوكالة - أولاً على المستثمرين الذين يُتاح لهم زيادة قدرتهم على التأمين على المشروعات المؤهلة في البلدان النامية؛ وثانياً، على البلدان المتعاملة مع البنك التي تستفيد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتواصل الوكالة الاستفادة من إمكاناتها في مجال إعادة التأمين، حيث تنازلت عن 3.4 مليارات دولار من الأنشطة الجديدة خلال السنة المالية 2022 لصالح سوق إعادة التأمين تماشياً مع إستراتيجية الحفاظ على رأس المال لتمويل النمو المستقبلي. وفي 30 يونيو/حزيران 2022، أعيد التأمين على 62% من إجمالي الحافظة القائمة ارتفاعا من 59% في نهاية السنة المالية 2021. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت الوكالة من استخدام إعادة التأمين في محفظة التغطيات الضمانية الخاصة، مما سمح لها بتدعيم مسار نموها من خلال زيادة القدرة على تقديم الضمانات دون الحاجة إلى رأس مال إضافي من البلدان المساهمة.

إعادة التأمين في المحفظة (بمليارات الدولارات) وأسعاره (%)

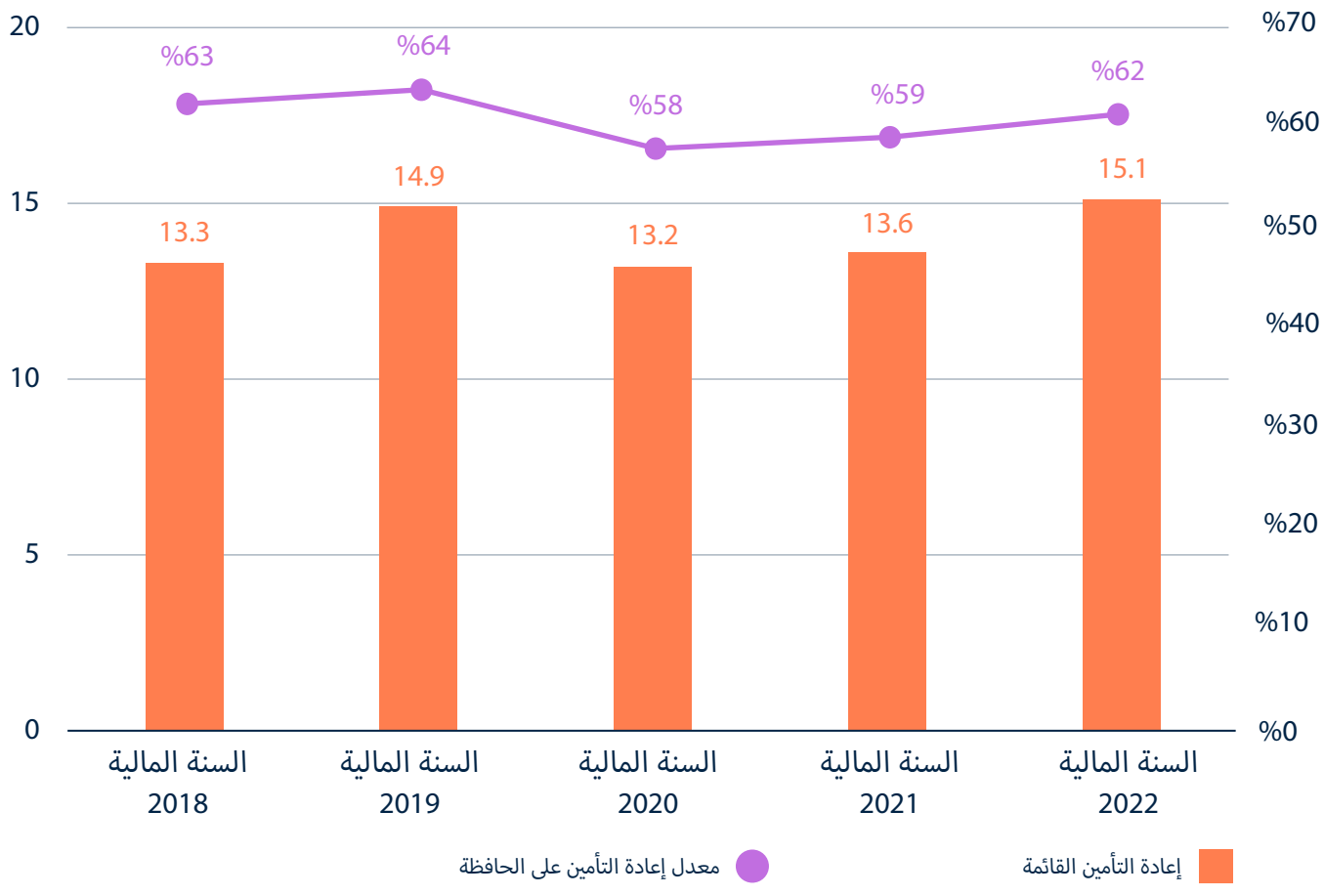

الاستفادة من شراكات الوكالة لتعظيم الأثر الإنمائي

يُعد توسيع نطاق التعاون الذي يشجِّع الاستخدام المُنتِج للتأمين ضد المخاطر السياسية ضرورياً لإطلاق رأس المال الخاص المادي، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع. ولبلوغ ذلك، تعمل الوكالة على تعزيز التنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء الصناعة ومختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية

تعمل الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف للاستفادة من التأمين ضد المخاطر السياسية وتعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية. وفي عام 2018، أوصى فريق الشخصيات البارزة المعني بالحوكمة المالية العالمية التابع لمجموعة العشرين بأن تعمل الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، مستفيدةً من وضعها كمؤسسة عالمية للتأمين ضد المخاطر في مجال التمويل الإنمائي. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الوكالة خطوات رئيسية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى للمساعدة في تحقيق هذه التوصيات.

وفي إطار جهود الوكالة الرامية إلى تشجيع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الأعضاء، تجمع الوكالة أصحاب المصلحة المباشرة على أساس إقليمي لإجراء محادثات صريحة بشأن مائدة مستديرة بهدف تحسين ظروف الاستثمار وزيادة الاستثمارات العابرة للحدود. وتشترك اجتماعات المائدة المستديرة الشخصية مع أحد البلدان الأعضاء في مناطق مختلفة في أفريقيا وآسيا والبحر الكاريبي. وشاركت حكومة توغو، ممثلة في وزير التجارة والصناعة وتنمية القطاع الخاص، في اجتماع المائدة المستديرة الأول الذي عقد في مارس/آذار 2022 في لومي. وحضر الاجتماع أيضا كبار المسؤولين الحكوميين الذين يمثلون جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وغابون وغينيا والسنغال. وقدم كبار المديرين التنفيذيين من الجهات المتعاملة مع الوكالة وشركاء التنمية بما في ذلك مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسات الأعمال المحلية في توغو وجهات نظر القطاع الخاص. وحددت الحكومات الفرص الحالية في حين شدد المستثمرون على أهمية وجود إطار تنظيمي قوي. كما سهلت الوكالة عقد اجتماعات ثنائية بين الحكومات والمستثمرين.

الشراكات في مجال الصناعة

تُعد إقامة الشراكات مع الجهات الأخرى العاملة في مجال التأمين والتمويل الإنمائي ضروريةً لتحقيق النتائج على أرض الواقع. وتشارك الوكالة في رئاسة منتدى تطوير التأمين، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم شركات التأمين من القطاعين لتعظيم الاستفادة من التأمين في تعزيز القدرة على الصمود. والوكالة هي أيضاً عضو في اتحاد برن لمقدِّمي خدمات ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار العالميين الذي يعمل بنشاط على تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال دعم القبول الدولي للمبادئ السليمة بشأن ائتمانات الصادرات والاستثمارات الأجنبية.

وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الوكالة ومؤسسة الاستثمار الألمانية (DEG، وهي شركة فرعية تركز على القطاع الخاصة تابعة لشركة KfW) على التعاون بشكل أوثق للاستفادة من مجموعة أدوات بعضهما البعض وهيكلة الحلول الشاملة أو تطبيقات المنتجات للحد من المخاطر ومساندة المشروعات المشتركة في الاقتصادات الناشئة في جميع أنحاء العالم. كما التزمت بالمشاورات الدورية والمشاركة المنتظمة للمساعدة في إعداد مجموعة من المشروعات القابلة للاستثمار وتعميق الروابط بين المؤسستين. ويشير هذا إلى القيمة التي تضعها إدارة المؤسسة الألمانية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على الجهود اللازمة لتحديد الفرص وهيكلة الحلول.

الشراكات المعرفية

وقّعت الوكالة ومعهد القانون الدولي، وهو معهد لبناء القدرات والمساعدة الفنية، على مذكرة تفاهم لتدريب أصحاب المصلحة من البلدان النامية على منتجات التأمين ضد المخاطر السياسية؛ والهياكل المثلى للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتطلب استخدام منتجات الوكالة؛ والقضايا الأخرى التي تنشأ في سياق التأمين ضد المخاطر السياسية، والمعاملات عبر الحدود، وتسوية المنازعات، والحوكمة. ويركِّز أحد المكونات الرئيسية على المشاركة في وضع وإعداد منهج لبناء القدرات القانونية والاقتصادية والمتصلة بالسياسات وبرنامج اعتماد يتعلق بالتأمين ضد المخاطر السياسية. وسيؤدي هذا الجهد التعاوني إلى زيادة القدرات المؤسسية للمسؤولين الحكوميين، والمشتغلين في المجال القانوني، والمسؤولين بالقطاع الخاص، والأعضاء في منظمات التنمية متعددة الأطراف والدولية الأخرى.

وتلعب الشراكات مع المنظمات الخارجية دوراً أساسياً في تعزيز خطة تنفيذ إستراتيجية الوكالة بشأن المساواة بين الجنسين (نوقشت ضمن المبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين) وتوسيع القاعدة المعرفية حول القضايا المتعلقة بذلك. وفي السنة المالية 2021، أصبحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عضوا مؤسسا في مؤسسة 2X التعاونية، وهي هيئة عالمية جديدة عاملة في المجال تجمع كافة المستثمرين لتشجيع الاستثمار من منظور المساواة بين الجنسين، مع إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات من مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص في مجال المساواة بين الجنسين.[1]

1 تتمثل رسالتها في تجميع المستثمرين وتزويدهم بالموارد لزيادة حجم وتأثير رأس المال المُوجَّه نحو تمكين المرأة اقتصادياً. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: https://www.2xcollaborative.org/.

الاستدامة البيئية والاجتماعية في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تؤمن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بأن الاستدامة البيئية والاجتماعية لمشاريعها مكون مهم في تحقيق نواتج إنمائية إيجابية، وهو ما تتوقع الوكالة تحقيقه من خلال تطبيق سياسة الوكالة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية ومجموعة شاملة من معايير الأداء البيئي والاجتماعي المقبولة على نطاق واسع في القطاع المالي، والمعروفة باسم مبادئ التعادل.[2]

إجراءات لضمان تكامل الاستدامة البيئية والاجتماعية في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

- الفحص المسبق لجميع المشروعات لتحديد الآثار الاجتماعية والبيئية
- جمع مؤشرات فاعلية التنمية من الجهات المتعاملة مع الوكالة
- تطبيق إطار الوكالة الخاص بأداة تقييم ومقارنة الأداء وفقاً للأثر المتحقِّق لتقييم الأثر الإنمائي المتوقَّع للمشروع
- ضمان استيفاء المشروعات لمعايير الأداء التي تعتمدها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية
- التحقق من الآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من خلال التقييمات اللاحقة
- تقييم المخاطر المناخية.

تساعد الوكالة المستثمرين على الارتقاء بالأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بطرق عدة:

- ضمان وفاء الاستثمارات بالمعايير القوية والمعترف بها دوليا
- العمل مع الجهات المتعاملة مع الوكالة على مواصلة رصد الآثار البيئية والاجتماعية ورفع التقارير بشأنها
- تمكين الجهات المتعاملة مع الوكالة من دخول أسواق لم يكن الوصول إليها ممكناً بخلاف ذلك، وهو ما يمكن أن يحقق عوائد إنمائية مرتفعة.

2 https://equator-principles.com/about-the-equator-principles/

قياس الأثر الإنمائي وتقييمه

يعد تقييم الأثر أمرا بالغ الأهمية لتقييم نطاق ونتائج المشروعات التي تساندها الوكالة. فمن بداية المشروع إلى إقفاله وما بعد ذلك، تنفِّذ الوكالة العديد من الأُطر والأدوات لقياس الأداء في النواحي البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتتبُّعه ورصده وتقييمه.

ورغم القيود التي فرضتها الجائحة، استطاعت الوكالة إجراء تقييمات للمشروعات وتنفيذ أعمال الرصد والتقييم.

إطار أداة تقييم الأداء ومقارنته (IMPACT)

يقيس إطار أداة تقييم الأداء ومقارنته النواتج المتوقعة الخاصة بالمشروعات، فضلاً عن التأثيرات على الاستثمار الأجنبي التي تتجاوز نطاق المشروع. ويأتي هذا الإطار مكملاً لنظام الوكالة الأوسع نطاقا لقياس النتائج. وتتضمن أداة تقييم أداء الأثر ومقارنته الأهداف التالية:

- إجراء تقييمات مسبقة للأثر الإنمائي للمشروعات المنفردة
- إجراء تحليل مقارن
- الاسترشاد بتقييم الأثر الإنمائي المتوقع في تحديد أولويات المشروع
- تحقيق الاتساق مع إطار مؤسسة التمويل الدولية لقياس ورصد الأثر المتوقع، وتنسيق تصنيفات تقييم الأثر الإنمائي للمشروعات المشتركة بين المؤسسة والوكالة.
- اتباع نهج مرن لدمج أداة المقارنة لقياس الأثر وتقييم المشروعات على نحو يتسم بالكفاءة في عمليات الضمانات الحالية التي تقوم بها الوكالة.

نظام مؤشرات فاعلية التنمية

يساعد نظام الوكالة لمؤشرات فاعلية التنمية في قياس وتتبُّع الأثر الإنمائي للمشروعات التي تقدِّم الوكالة تغطية تأمينية لها. ومن خلال هذا النظام، تقيس الوكالة مجموعة مشتركة من المؤشرات في جميع المشروعات من بينها مساندة الاستثمارات، والتوظيف المباشر، والسلع المشتراة محلياً، والضرائب والرسوم المدفوعة للحكومات المضيفة. وتقيس الوكالة أيضاً مؤشرات خاصة بقطاعات معيَّنة كما تضع عملية لقياس النواتج الإنمائية للمشروعات بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد.

التقييم

منذ السنة المالية 2012، تم تقييم جميع المشروعات من جانب الوكالة ومجموعة التقييم المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهي هيئة تقييم تتمتع بالاستقلالية. وخلال هذه التقييمات، تُقيَّم النواتج الإنمائية التي حققتها المشروعات التي تساندها الوكالة من خلال تقارير تقييم المشروعات. وتجري الوكالة تقييمات ذاتية تتحقق منها بعد ذلك مجموعة التقييم المستقلة. وتُعد تقييمات المشروعات مفيدةً ليس في تقييم النتائج وحسب، بل أيضاً في استخلاص الدروس للاستفادة منها في المشروعات المستقبلية، وتستخدم الوكالة بشكل نشِط نتائج التقييم في فعاليات تعلُّم الموظفين.

النزاهة

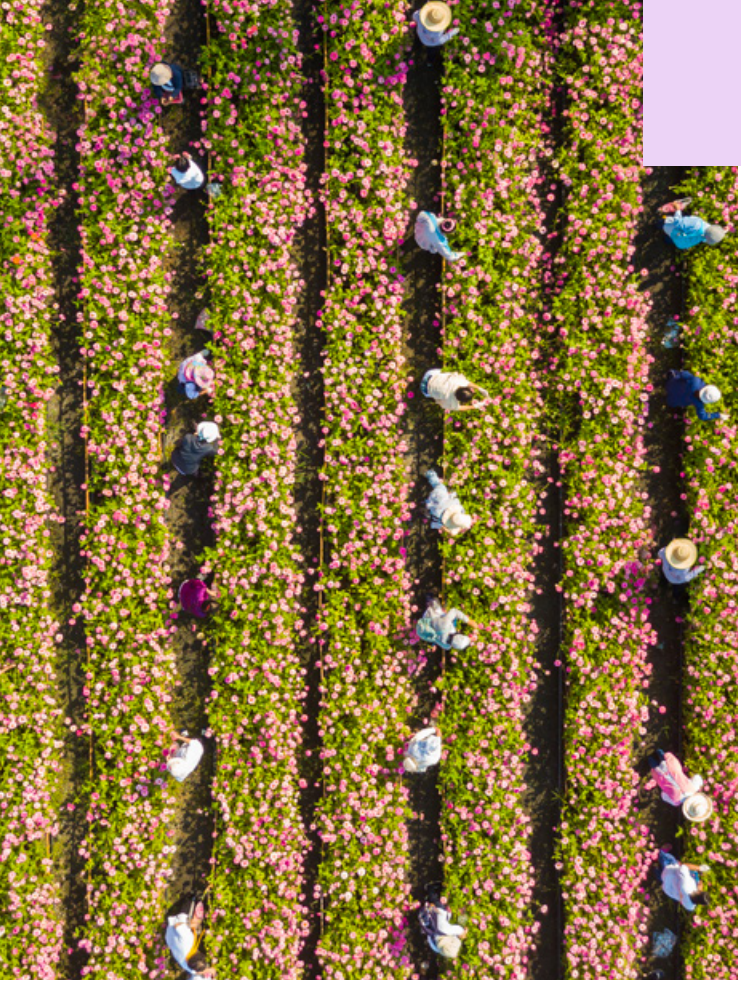

تُعد إدارة مخاطر النزاهة والسمعة عاملاً أساسياً في دور الوكالة كشريك إنمائي. وتنظر الوكالة في مخاطر النزاهة والسمعة في الجهات المتعاملة معها وفي مشروعاتها، وأن تلتزم تلك الجهات بإرشادات مكافحة الفساد للبنك الدولي التي تعُد الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة عوائق رئيسية أمام التنمية، كما تعتبر هذه الأمور ممارسات تستوجب العقوبة.

ويقوم فريق الوكالة المعني بشؤون النزاهة ببذل العناية الواجبة في إطار تنمية أنشطة الأعمال وأنشطة الضمانات، كما يقوم برصد محفظة التغطيات الضمانية للوقوف على إشارات التحذير من مخاطر النزاهة والسمعة المحتملة والآخذة في الظهور. وفي هذا العمل، تستخدم الوكالة التقييمات الميدانية، وأدوات جس نبض الأسواق، والخبرة المكتسبة مع الجهة المتعاملة مع المؤسسة، والمعارف المحلية لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والموارد المكتبية، بما في ذلك قواعد البيانات الخاصة بحقوق الملكية. وفي السنة المالية 2022، واصلت الوكالة تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بالنزاهة من خلال التعاون وتضافر الجهود مع أعضاء آخرين في مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية، وفي مختلف المنتديات التي تركز على النزاهة.

الإفصاح المالي المتصل بالمناخ في الوكالة

وفي يونيو/حزيران 2021، اعتمدت خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ 2021-2025. في إطار جهود الوكالة في ظل خطة العمل، اعتمدت الوكالة توصيات الإفصاح الصادرة عن فرقة العمل المعنية بعمليات الإفصاح المالية المتصلة بالمناخ التابعة لمجلس الاستقرار المالي الدولي.

معايير الأداء لدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

معايير الأداء التي تعتمدها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية

معيار الأداء رقم 1:

تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

يشدد على أهمية تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي طوال دورة حياة المشروع

معيار الأداء رقم 2:

العمالة وظروف العمل

يقر بأن مواصلة النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص العمل وإدرار الدخل لابد أن تُوازنها حماية الحقوق الأساسية للعمال

معيار الأداء رقم 3:

كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث

يقر بأن تزايد النشاط الصناعي والتوسع الحضري يولدان في أحيان كثيرة مستويات أعلى من تلوث الهواء والمياه والأراضي وأن هناك فرصاً لتحقيق الكفاءة

معيار الأداء رقم 4:

صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

يقر بأن المشروعات يمكن أن تعود بالنفع على المجتمعات المحلية ولكن يمكن أيضاً أن تزيد احتمال التعرض للمخاطر والآثار الناتجة عن الحوادث، والانهيارات الهيكلية، والمواد الخطرة

معيار الأداء رقم 5:

الاستيلاء على الأراضي وإعادة التوطين القسري

يسري على عمليات النزوح المادي أو الاقتصادي الناشئة عن معاملات الأراضي، مثل نزع ملكية الأراضي أو التجمعات المهملة

معيار الأداء رقم 6:

حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

يشجع حماية التنوع البيولوجي، والإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية

معيار الأداء رقم 7:

الشعوب الأصلية

يهدف إلى كفالة تعزيز عملية التنمية للاحترام الكامل للشعوب الأصلية

معيار الأداء رقم 8:

التراث الثقافي

يهدف إلى حماية التراث الثقافي والحضاري من الآثار السلبية الناشئة عن أنشطة المشروعات ومساندة الحفاظ عليه

منافع معايير الأداء

خلق قيمة لأنشطة الأعمال

أصبحت الاستدامة عاملاً مهماً في إستراتيجيات أنشطة الأعمال. وتدرك شركات كثيرة أن بإمكانها، من خلال معالجة القضايا البيئية والاجتماعية، الاقتصاد في تكاليفها وتحسين اسمها التجاري وسمعتها، وتدعيم علاقاتها مع أصحاب المصلحة.

رخصة اجتماعية لمزاولة النشاط

تساعد معايير الأداء الجهات المتعاملة مع الوكالة على تعظيم المنافع الإنمائية على الصعيد المحلي وتشجيع تطبيق مبدأ المواطَنة الصالحة للشركات. وقد تكون القيمة المعززة للاسم التجاري للشركة وسمعتها جاذبتين لمستثمرين أو ممولين جدد.

الاستفادة من الفرص المتاحة والتحوط ضد المخاطر غير المتوقعة

يساعد تطبيق معايير الأداء الشركات على تحديد حالات التعطل في تنفيذ المشروع والوقاية منها، وحماية اسمها التجاري، و/أو الوصول إلى الأسواق الدولية.

اكتساب مكانة وسمعة دولية

تستند "مبادئ التعادل" التي اعتمدها أكثر من 75 من المؤسسات المالية الكبرى في العالم في البلدان المتقدمة والنامية إلى معايير الأداء تلك. وتشير التقديرات إلى أن هذه المبادئ تغطي أكثر من 70% من ديون تمويل المشروعات في الأسواق الصاعدة.

تحسين الأداء المالي والتشغيلي

يمكن لتطبيق معايير الأداء أن يساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من المدخلات، كالمياه والطاقة، فضلاً عن التقليل إلى أدنى حد من الانبعاثات والنفايات السائلة والصلبة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة التشغيل وفاعلية التكلفة.

المبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين

تواصل الوكالة الوفاء بالتزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال أول خطة لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات المالية 2021-2023، التي تم تدشينها في السنة المالية 2021. ويحدد هذا البرنامج الفرص المتاحة لزيادة الإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمتسقة مع ثلاث ركائز إستراتيجية: مشاركة المنظمة، ومشاركة البلدان المتعاملة مع البنك، والشراكات.

وفي إطار الركيزة المؤسسية، ركزت الوكالة على بناء معارف ومهارات موظفي الوكالة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي هذا العام، بدأت الوكالة برنامجا تدريبيا لتعزيز قدرات ومعارف موظفي الوكالة بشأن العنف ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين في عمليات القطاع الخاص، والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ. وتواصل الوكالة العمل على زيادة التكافؤ والمساواة بين الجنسين في إطار جهودها لتحقيق التنوُّع والإنصاف والشمول. وفي هذا العام، تمت دعوة جميع الموظفين للمشاركة في مناقشات مجموعات صغيرة بشأن التنمية، مما يتيح منبرا للمناقشة الشفافة والمفتوحة. ووصلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في إطار مجموعة البنك الدولي، إلى شهادة المساواة بين الجنسين (إيدج) من المستوى 2.[3]

وفي إطار ركيزة مشاركة البلدان المتعاملة مع الوكالة، زادت الوكالة من تكثيف جهودها لإشراك الجهات المتعاملة معها في مجال المساواة بين الجنسين - لا سيما بشأن تحديد مخاطر العنف القائم على نوع الجنس وإدارتها ومتابعتها - من خلال تنفيذ مجموعة أدوات جديدة بشأن عمليات وإرشادات إدارة مخاطر العنف القائم على نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، لمساندة هدفي مجموعة البنك الدولي، طبقت الوكالة نهج العلامات للمساواة بين الجنسين بغرض تحديد الفرص المتاحة لتضييق الفجوات بين الجنسين في المشروعات. وتشمل أبرز ملامح "علامات المساواة بين الجنسين" ما يلي:

- في يونيو/حزيران 2021، وقعت الوكالة أول مشروع لها لعلامة المساواة بين الجنسين مع إحدى الجهات المتعاملة مع القطاع المالي في شيلي. والتزمت الجهة المتعاملة مع الوكالة بإقراض جزء من رأس مالها الذي تتيحه الوكالة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء.
- في يونيو/حزيران 2022، التزمت إحدى الجهات المتعاملة مع الوكالة في الأرجنتين بزيادة كبيرة على أساس سنوي في إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء.
- في يونيو/حزيران أيضا، التزمت إحدى الجهات المتعاملة مع الوكالة في باراغواي بتطوير منتج أو خدمة جديدة تستهدف شريحة النساء، وإنشاء برنامج لتدريب الشركات على المساواة بين الجنسين.

وفي إطار ركيزة الشراكات، عززت الوكالة تعاونها الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، منتفعةً بخبراتهما وبما تتيحه الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وشاركت الوكالة بنشاط في مبادرات المساواة بين الجنسين مثل فعالية مؤسسة التمويل الدولية "الاستثمار المراعي للمساواة بين الجنسين: نهج القطاع الخاص للنهوض بالمساواة بين الجنسين" في إطار مبادرة التعجيل بالمساواة بين الجنسين لمجموعة البنك الدولي التي تستمر عاما كاملا.[5] وبالإضافة إلى ذلك، عمقت الوكالة شراكتها مع مؤسسة 2X التعاونية، وهي هيئة عالمية في المجال تجمع كافة المستثمرين لتشجيع الاستثمارات التي تركز على المساواة بين الجنسين.

3 شهادة إيدج هي منهجية موحدة ونظام عالمي لإصدار الشهادات لتقييم وتتبع التقدم المحرز في سد الفجوة بين الجنسين في المؤسسات.

4 علامة المساواة بين الجنسين هي منهجية التقييم التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية لتحديد المشروعات ذات الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي اعتمدتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

5 تبحث مبادرة التعجيل بالمساواة بين الجنسين أهمية التقدم في تحقيق المساواة والدروس المستفادة على مدى السنوات العشر الماضية في سد الفجوات بين الجنسين، وتعزيز تمكين الفتيات والنساء، وتحفيز التغيير التحويلي في المستقبل.

جائزة الوكالة للريادة بشأن المساواة بين الجنسين

تمنح الوكالة جائزة الريادة في دعم المساواة بين الجنسين لتكريم أحد القادة ممن لديهم سجل مشهود به من الاهتمام بالنهوض بوضع المرأة ومساواتها بالرجل، مع الإسهام كذلك في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

ومُنحت الجائزة هذا العام للسيدة لوسي هاينتز، الشريكة ورئيسة قطاع البنية التحتية للطاقة في أكتيس، لالتزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وقد شاركت في تأسيس اللجنة المعنية بالشمول والتنوع التابعة لمؤسسة أكتيس وهي ترأسها حاليا، وتركز هذه اللجنة على تعزيز نهج وسياسات شركة الاستثمار العالمية. وتحت قيادتها، أطلقت الشركة مبادرات من بينها إنشاء شبكات نسائية، وسياسات الباب المفتوح، والوعي بالتحيز غير الواعي، والتدريب على القيادة الشاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتنوع. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت مشاريع لجمع البيانات لوضع خط أساس بشأن مقاييس التنوع، وتحديد أفضل الممارسات، وعرض قصص نجاح أشخاص متنوعين من شركات محافظ أكتيس في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، شرعت في تنفيذ برنامج مبتكر للتوجيه والإرشاد للنساء الموهوبين من الشركات في حافظة أكتيس الأفريقية.

إجراءات البنك الوطني الكندي المعنية بالمساواة بين الجنسين لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء

في يناير/كانون الثاني 2022، وقعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانا مع البنك الوطني الكندي يغطي مخاطر نزع ملكية الأموال المتعلقة بالاحتياطيات الإلزامية لفرع البنك الوطني، ABA، والمحتجزة لدى بنك كمبوديا المركزي. وكان هذا واحدا من أوائل مشروعات الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين وأول مشروع في بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ويعتزم هذا البرنامج استخدام القدرات التي تتيحها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة عمليات الإقراض الجديدة التي تستهدف نسبة 75% منها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء.

الحوكمة

مجلس إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 182 بلداً عضواً، برامج الوكالة وأنشطتها. ويعيّن كل من هذه البلدان محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ومجلس المحافظين هو الجهة المنوط بها صلاحيات الوكالة ويخوّل معظم صلاحياته إلى مجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من 25 مديراً. وحقوق التصويت مرجّحة حسب حصة رأس المال التي يمثلها كل مدير. وتقع مكاتب مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن، ويجتمعون بانتظام ويستعرضون ويبتون في مشروعات ضمان الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة المجلس:
http://www.worldbank.org/en/about/leadership/governors

الرقابة والمساءلة

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية. ويرد المكتب على شكاوى من أناس تأثروا بأنشطة تساندها الوكالة والمؤسسة وذلك بهدف تحسين النواتج البيئية والاجتماعية ميدانياً وتعزيز مساءلة الجمهور للمؤسستين.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة:
http://www.cao-ombudsman.org/

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

يقدم مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية وقيمة تستند إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك الدولي وتعزيزها. كما يقدم لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها – فضلاً عن نظم حوكمتها بشكل عام - مُصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويتبع المكتب رئيس مجموعة البنك الدولي كما يخضع لإشراف لجنة المراجعة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية:
http://www.worldbank.org/internalaudit

مجموعة التقييم المستقلة

تقيّم مجموعة التقييم المستقلة إستراتيجيات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسياساتها ومشروعاتها لتحسين النتائج الإنمائية للوكالة. ومجموعة التقييم هي آلية مستقلة عن جهاز إدارة الوكالة وترفع تقاريرها بما تخلص إليه من نتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ولجنة فاعلية التنمية التابعة للمجلس.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجموعة التقييم المستقلة:
http://ieg.worldbankgroup.org/

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة

يُعد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة وحدة مستقلة في مجموعة البنك الدولي، ويتولى التحقيق في العقوبات المتعلقة بمزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، فضلاً عن الاحتيال والفساد من جانب موظفي مجموعة البنك الدولي والموردين التابعين لها. وفضلاً عن ذلك، من خلال مكتب الامتثال للنزاهة، يعمل مكتب نائب الرئيس مع الأطراف المعنية لاستيفاء الشروط المطلوبة لرفع العقوبات. ويقوم المكتب بتعميم الرؤى والأفكار الثاقبة والمتبصرة بشأن عمليات التحقيق بغية الحد من مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات، كما يقوم بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة:
www.worldbank.org/integrity

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد أو ممارسات تستوجب العقوبة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة الموقع:
www.worldbank.org/fraudandcorruption

أبرز ملامح الأداء المالي للوكالة

النتائج المالية

حسب السنة المالية (مليون دولار)	2022	2021	2020	2019	2018
إجمالي الدخل من أقساط التأمين	**229.4**	239.3	232.3	237.9	210.1
صافي الدخل من أقساط التأمين[أ]	**116.3**	121.3	117.1	115.1	104.1
مصروفات إدارية[ب]	**65.0**	58.7	61.1	57.8	51.6
الدخل المتحقق من العمليات[ج]	**51.2**	62.6	56.0	57.3	52.5
صافي الدخل	**27.6**	81.5	57.2	82.4	40.9
نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي الدخل من أقساط التأمين	**%56**	%48	%52	%50	%50

أ. صافي دخل الأقساط يساوي إجمالي دخل الأقساط وعمولات التنازل مطروحاً منها الأقساط التي يتم التنازل عنها لشركات إعادة التأمين وتكاليف الوساطة.

ب. المصروفات الإدارية تتضمن مصروفات من برامج المعاشات التقاعدية وغيرها من مزايا ما بعد التقاعد.

ج. دخل العمليات يعادل صافي الدخل من أقساط التأمين مخصوماً منه المصروفات الإدارية، بما في ذلك تكاليف المعاشات.

تدابير رأس المال

حسب السنة المالية (مليون دولار)	2022	2021	2020	2019	2018
إجمالي رأس المال الاقتصادي[أ]	**759**	768	756	717	685
حقوق الملكية	**1,539**	1,474	1,335	1,320	1,261
رأس المال المتداول[ب]	**1,777**	1,724	1,591	1,542	1,471
نسبة إجمالي رأس المال الاقتصادي إلى رأسمال العمليات	**%43**	%45	%48	%47	%47

أ. مقدار رأس المال المستخدم لمساندة محفظة الضمانات وكذلك محفظة الاستثمار ومخاطر العمليات.

ب. يتألف من رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة/الخسائر الشاملة الأخرى المتراكمة، واحتياطيات محفظة التأمين، بالصافي.

أبرز الأحداث في السنة المالية 2022

ديسمبر 2021

دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا – فعالية افتراضية عالمية

تعثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، الذي انكمش بالفعل قبل تفشي جائحة كورونا، أثناء الجائحة مع زيادة الحذر لدى المستثمرين. وفي 9 ديسمبر/كانون الأول، استضافت الوكالة فعالية افتراضية ضمت موظفين من الوكالة وخبراء في الاستثمار الأجنبي المباشر من هيئات وحكومات أخرى للتعاون بشأن سبل توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تغيير مسار الأزمة وإطلاق العنان للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الأسواق الناشئة. وكان من بين المتحدثين ديفيد مالباس، رئيس مجموعة البنك الدولي؛ وأمادو هوت، وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون بالسنغال؛ وشيريل بوس، الرئيس التنفيذي، أبسا إنترناشيونال؛ وديفيد داميبا، الشريك المنتدب ورئيس مسؤولي الاستثمار، كاسادا لإدارة رأس المال؛ وهيروشي ماتانو، نائب الرئيس التنفيذي، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ وإيثيوبيس تافارا، نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ وإندرميت جيل، نائب الرئيس لقطاع الممارسات العالمية للنمو المنصف والتمويل والمؤسسات، البنك الدولي؛ وجيمس زان، المدير الأول للاستثمار والمشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ونكيم أونوامايغبو، القائم بأعمال الرئيس الإقليمي، أفريقيا، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ والصحفية الاقتصادية إيستر أووني، ماجستير المراسم.

https://live.worldbank.org/driving-foreign-direct-investment-to-africa

مارس/آذار 2022

جائزة الوكالة السنوية السابعة للريادة في دعم المساواة بين الجنسين: الطاقة النظيفة للجميع

استضافت الوكالة فعالية منح جائزتها السنوية السابعة للريادة في دعم المساواة بين الجنسين بعنوان "الطاقة النظيفة للجميع" في 8 مارس/آذار تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة. وقدمت الجائزة إلى لوسي هاينتز، الشريكة ورئيسة قطاع البنية التحتية للطاقة في أكتيس. وكان من بين المتحدثين ديفيد مالباس، رئيس مجموعة البنك الدولي؛ ورانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، جمهورية مصر العربية؛ وهيروشي ماتانو، نائب الرئيس التنفيذي، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ ولوسي هاينتز، الشريكة، رئيسة قطاع البنية التحتية للطاقة، أكتيس؛ وعثمان دياغانا، نائب الرئيس لشؤون غرب ووسط أفريقيا، البنك الدولي؛ وإيمانويل نيرينكيندي، نائب الرئيس لشؤون الحلول المشتركة، مؤسسة التمويل الدولية؛ وهنا بريكسي، المديرة العالمية لشؤون المساواة بين الجنسين، البنك الدولي.

https://live.worldbank.org/events/miga-gender-leadership-award-2022

مارس/آذار 2022

حوار مائدة مستديرة للاستثمار الأجنبي المباشر للوكالة الدولية لضمان الاستثمار في توغو

في غرب أفريقيا، غالبا ما تمول الحكومة مشروعات التنمية ويقودها خبراء من القطاع العام، لكن الأموال العامة تعاني نقصا في المعروض لأن الجائحة أجهدت خزائن الدولة. وبالتعاون مع حكومة توغو، استضافت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فعالية استمرت يومين ضمت أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع الخاص وممثلي الحكومة لإجراء مناقشات صريحة حول تعظيم شروط الاستثمار لاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. وكان من بين المشاركين في هذه المراجعة إيثيوبيس تافارا نائب الرئيس للوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ ووزراء من غابون وتوغو؛ ومديرون ومستشارون كبار من كوت ديفوار وغينيا والسنغال؛ ومشاركون من القطاع الخاص من أكسيان، وبشتل أفريقيا، وإنجي، وإنفينيتي باور، ومريديام، وموتا-إنجيل، وقير، وسوناتل، وثيميس، وفينشي للطرق السريعة، وأفريقيا 50.

https://www.miga.org/video/miga-fdi-roundtable-dialogue-togo

من نحن؟

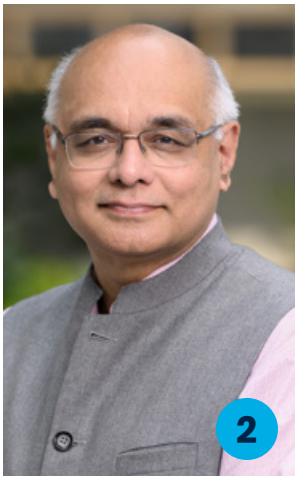

1. **هيروشي ماتانو** — نائب الرئيس التنفيذي
2. **جنيد كمال أحمد** — نائب الرئيس لشؤون العمليات
3. **إثيوبيس تافارا** — نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية
4. **سارفاش سوري** — مدير العمليات، إدارة المناخ والطاقة والصناعات الاستخراجية ورأس المال والأسواق المالية
5. **محمد فول** — مدير العمليات، إدارة البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات والتجارة
6. **أرادهانا كومار كابور** — المدير والمستشار القانوني العام
7. **ميرلي مارغريت بارودي** — مديرة إدارة الاقتصاد والاستدامة
8. **سانتياغو أساليني** — مدير إدارة التمويل والمخاطر

معلومات الاتصال

جهاز الإدارة العليا

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي
hmatano@worldbank.org

جنيد كمال أحمد
نائب الرئيس لشؤون العمليات
jahmad@worldbank.org

إيثيوبيس تافارا
نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية
etafara@worldbank.org

سارفاش سوري
مدير العمليات لشؤون المناخ والطاقة والصناعات الاستخراجية ورأس المال والأسواق المالية
ssuri1@worldbank.org

محمد فال
مدير العمليات لشؤون البنية التحتية والصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات والتجارة
mfall3@worldbank.org

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية
akumarcapoor@worldbank.org

سانتياغو آساليني
مدير شؤون التمويل والمخاطر
sassalini@worldbank.org

ميرلي مارجريت بارودي
مدير شؤون الاقتصاد والاستدامة
mbaroudi@worldbank.org

القطاعات

نبيل فواز
الرئيس العالمي ومدير قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات
nfawaz@worldbank.org

إيلينا بالي
الرئيس العالمي ومدير قطاع البنية التحتية النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية
epalei@worldbank.org

كريستوفر ميلوارد
الرئيس العالمي ومدير قطاع التمويل وأسواق رأس المال
cmillward@worldbank.org

ماركوس وليامز
الرئيس العالمي ومدير قطاع الطاقة والصناعات الاستخراجية
mwilliams5@worldbank.org

مستوى المناطق

نكيمجيكا أونواماغبو
رئيس إدارة منطقة أفريقيا
nonwuamaegbu@worldbank.org

أولغا سكلوفسكايا
مدير منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
osclovscaia@worldbank.org

جيه هيوانغ كوون
مدير جنوب آسيا
jkwon@worldbank.org

تيم هيستد
رئيس إدارة منطقة جنوب شرق آسيا والمنطقة الأسترالية الآسيوية
thisted@worldbank.org

أولغا كالابوسو غاريدو
رئيس إدارة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
ocalabozogarrido@worldbank.org

سويتشي هياشيدا
مدير غرب ووسط أفريقيا
shayashida@worldbank.org

سوسمو تاكاهاشي
رئيس إدارة اليابان
stakahashi2@worldbank.org

جايونغ جين
رئيس، جمهورية كوريا
jjin1@worldbank.org

روزبه آشايري
خبير ضمانات أول، استحداث الأنشطة التجارية بأمريكا الشمالية
rashayeri@worldbank.org

ليالي عابدين
خبيرة ضمانات أولى، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
labdeen@worldbank.org

لين تشينغ
ممثل الصين وخبير ضمانات
lcheng1@worldbank.org

المحاسبة وإعداد التقارير

توماس أوبويا
المراقب المالي
tobuya@worldbank.org

إعادة التأمين

فرانك ليندن
مدير إعادة التأمين
flinden@worldbank.org

الاقتصاد والاستدامة

موريتز نيب
مدير قطاع، شؤون الاقتصاد
mnebe@worldbank.org

ياسر إبراهيم
مدير قطاع الاستدامة 1
yibrahim@worldbank.org

كيت والاس
مدير قطاع الاستدامة 2
kwallace@worldbank.org

هيرويوكي هاتاشيما
رئيس خبراء التقييم
hhatashima@worldbank.org

إدارة المحافظ

هدى مصطفى
الرئيس العالمي لشؤون محافظ الاستثمار
hmoustafa@worldbank.org

الاستفسار عن أنشطة الأعمال
migainquiry@worldbank.org

التصميم : ahoystudios.com

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير -
المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

منذ إنشائها، أصدرت الوكالة ضمانات تبلغ قيمتها نحو 65 مليار دولار في 119 بلداً ناميا.